ILC.111/IV(2)

منظمة العمل الدولية

التلمذة الصناعية الجيدة

مؤتمر العمل الدولي
الدورة ١١١، ٢٠٢٣

التقرير الرابع (٢)

◄ التلمذة الصناعية الجيدة

البند الرابع من جدول الأعمال

مكتب العمل الدولي، جنيف

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ٢٠٢٣
الطبعة الأولى، ٢٠٢٣

تتمتع منشورات منظمة العمل الدولية بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، بمكتب العمل الدولي في جنيف CH-1211 Geneva 22, Switzerland. أو عن طريق البريد الإلكتروني: rights@ilo.org. والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات.

يجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ أن تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على أسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

التلمذة الصناعية الجيدة. جنيف: مكتب العمل الدولي، ٢٠٢٣

ISBN 978-92-2-037787-1 (print)
ISBN 978-92-2-037788-8 (web PDF)
ISSN 0252-7022 (print)

كما يتوفر باللغات:
الإنكليزية: ISBN 978-92-2-037778-9 (print), ISBN 978-92-2-037777-2 (web PDF)؛
الفرنسية: ISBN 978-92-2-037779-6 (print), ISBN 978-92-2-037780-2 (web PDF)؛
الإسبانية: ISBN 978-92-2-037781-9 (print), ISBN 978-92-2-037782-6 (web PDF)؛
الألمانية: ISBN 978-92-2-037789-5 (print), ISBN 978-92-2-037790-1 (web PDF)؛
الروسية: ISBN 978-92-2-037783-3 (print), ISBN 978-92-2-037784-0 (web PDF)؛
الصينية: ISBN 978-92-2-037785-7 (print), ISBN 978-92-2-037786-4 (web PDF).

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب منظمة العمل الدولية على الآراء الواردة فيها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أنّ إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ترد المعلومات بشأن منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية على الموقع التالي: www.ilo.org/publns.

تصميم إدارة الاجتماعات والوثائق والعلاقات الرسمية RELMEETINGS: ILC111(2023)-IV(2)-[EMPLO-221205-001]-Ar.docx

طبع في سويسرا

المحتويات

الصفحة

قائمة المختصرات ٥
قائمة التقارير ٧
مقدمة ٩
الردود المتلقاة والتعليقات ١١
التوصية المقترحة بشأن التلمذة الصناعية الجيدة ٤٩

قائمة المختصرات

منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال

	IOE	المنظمة الدولية لأصحاب العمل
	ITUC	الاتحاد الدولي لنقابات العمال
الأرجنتين	CGT-RA	الاتحاد العام للعمل في جمهورية الأرجنتين
أستراليا	ACCI	غرفة التجارة والصناعة في أستراليا
	ACTU	المجلس الأسترالي لنقابات العمال
النمسا	BAK	الغرفة الاتحادية للعمل
البرازيل	CNI	الاتحاد الوطني للصناعة
بلغاريا	BIA	رابطة الصناعة البلغارية
	CITUB	اتحاد نقابات العمال المستقلة في بلغاريا
	UPEE	اتحاد المنشآت الاقتصادية الخاصة
كندا	CEC	المجلس الكندي لأصحاب العمل
	CLC	مؤتمر العمل الكندي
كوستاريكا	UCCAEP	اتحاد الغرف ورابطات المنشآت الخاصة في كوستاريكا
الدانمرك	DA	اتحاد أصحاب العمل الدانمركيين
فنلندا	Akava	اتحاد نقابات المهنيين الأكاديميين في فنلندا
	EK	اتحاد الصناعات الفنلندية
	SAK	المنظمة المركزية لنقابات العمال الفنلندية
	STTK	الاتحاد الفنلندي للمهنيين
	SY	اتحاد المنشآت الفنلندية
فرنسا	CGT	الاتحاد العام للعمل
	MEDEF	حركة المنشآت في فرنسا
ألمانيا	BDA	اتحاد رابطات أصحاب العمل في ألمانيا
	DGB	الاتحاد الألماني لنقابات العمال
غواتيمالا	CACIF	لجنة تنسيق الرابطات الزراعية والتجارية والصناعية والمالية
اليابان	JTUC-RENGO	الاتحاد الياباني لنقابات العمال
	Keidanren	اتحاد قطاعات الأعمال في اليابان
الكويت	KCCI	غرفة تجارة وصناعة الكويت
لاتفيا	LBAS	اتحاد نقابات العمال الحرة في لاتفيا
المكسيك	CAT	الاتحاد الأصيل للعمال
	CONCAMIN	اتحاد غرف الصناعة في المكسيك

نيوزيلندا	BusinessNZ	قطاع الأعمال في نيوزيلندا
	NZCTU	مجلس نقابات العمال في نيوزيلندا
بنما	CONATO	المجلس الوطني للعمال المنظمين
البرتغال	CAP	اتحاد المزارعين في البرتغال
	CIP	اتحاد قطاع الأعمال في البرتغال
	CCP	اتحاد التجارة والخدمات في البرتغال
اسبانيا	CCOO	اتحاد نقابات اللجان العمالية
	CEOE	الاتحاد الاسباني لمنظمات أصحاب العمل
السويد	LO	اتحاد نقابات العمال في السويد
	SACO	الاتحاد السويدي للرابطات المهنية
	TCO	الاتحاد السويدي للموظفين المهنيين
	SAF	الاتحاد السويدي لأصحاب العمل
سويسرا	SGB	الاتحاد السويسري لنقابات العمال
	SGV-USAM	المنظمة الجامعة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في سويسرا
تركيا	DISK	اتحاد النقابات التقدمية في تركيا
	TISK	الاتحاد التركي لرابطات أصحاب العمل
	TÜRK-IS	اتحاد نقابات العمال في تركيا
أوروغواي	CCSU	غرفة التجارة والخدمات في أوروغواي
	CIU	غرفة صناعات أوروغواي
	PIT-CNT	جمعية العمال المشتركة بين النقابات - المؤتمر الوطني لنقابات العمل

قائمة التقارير

١- *إطار من أجل التلمذة الصناعية الجيدة*، التقرير ILC.110/IV/1، نُشر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩.

التقرير الأول (المعروف سابقاً "بالتقرير الأبيض"): يحدد القانون والممارسة بشأن نظم التلمذة الصناعية في بلدان مختلفة ويشتمل على استبيان.

٢- *إطار من أجل التلمذة الصناعية الجيدة*، التقرير ILC.110/IV/2(Rev.)، نُشر في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢.

التقرير الثاني (المعروف سابقاً "بالتقرير الأصفر"): يستند إلى الردود الواردة على الاستبيان ويشتمل على استنتاجات مقترحة.

٣- *التلمذة الصناعية الجيدة*، التقرير ILC.111/IV(1)، نُشر في آب/ أغسطس ٢٠٢٢.

التقرير الثالث (المعروف سابقاً "بالتقرير البني"): يتضمن نص التوصية المقترحة بشأن التلمذة الصناعية الجيدة، الذي جرت صياغته بالاستناد إلى المناقشة الأولى في المؤتمر، ويأخذ في الاعتبار الردود على الاستبيان الواردة في التقرير بشأن القانون والممارسة.

٤- *التلمذة الصناعية الجيدة*، التقرير ILC.111/IV(2)، نُشر في آذار/ مارس ٢٠٢٣.

التقرير الرابع (التقرير الحالي والمعروف سابقاً "بالتقرير الأزرق"): يستند إلى الردود المتلقاة على التقرير الثالث ويتضمن أيضاً نص التوصية المقترحة إلى جانب التعديلات المقترحة عليه.

مقدمة

١. قرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته ٣٣٤ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨) إدراج بند بشأن التلمذة الصناعية (بهدف وضع معيار) في جدول أعمال الدورة ١١٠ (٢٠٢٢) لمؤتمر العمل الدولي.[١]

٢. وتمشياً مع المادة ٤٦(١) من النظام الأساسي للمؤتمر، أعد المكتب تقريراً تمهيدياً عرض القانون والممارسة بشأن التلمذة الصناعية في مختلف البلدان، وتضمن استبياناً.[٢] وقد أرسل التقرير إلى الدول الأعضاء في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩. ودُعيت الحكومات إلى إبداء وجهات نظرها بحلول آذار/ مارس ٢٠٢١، بعد التشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. واستناداً إلى الردود المتلقاة، أعد المكتب تقريراً ثانياً عن البند،[٣] أُرسل فيما بعد إلى الدول الأعضاء. وشكل هذان التقريران أساس المناقشة الأولى للبند في المؤتمر، في دورته ١١٠ في عام ٢٠٢٢.

٣. وفي ١١ حزيران/ يونيه ٢٠٢٢، اعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته ١١٠ المنعقدة في جنيف القرار التالي:[٤]

> إنّ المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية،
>
> إذ اعتمد تقرير اللجنة المعينة لدراسة البند الرابع من جدول الأعمال،
>
> وإذ أقرّ بوجه خاص المقترح من أجل توصية بشأن إطار من أجل التلمذة الصناعية، كاستنتاجات عامة بهدف التشاور مع الحكومات،
>
> يقرر إدراج بند بعنوان "التلمذة الصناعية" في جدول أعمال دورته العادية المقبلة من أجل إجراء مناقشة ثانية بهدف اعتماد توصية.

٤. وفي ضوء هذا القرار وتمشياً مع المادة ٤٦(٦) من النظام الأساسي للمؤتمر، أعدّ المكتب نص التوصية المقترحة بشأن التلمذة الصناعية الجيدة، الذي جرت صياغته بالاستناد إلى المناقشة الأولى التي أجراها المؤتمر، والذي يأخذ في الاعتبار الردود على الاستبيان الواردة في التقرير بشأن القانون والممارسة. وقد أرسلت التوصية المقترحة إلى الحكومات في تقرير ثالث، صدر بعد شهرين من اختتام الدورة ١١٠ للمؤتمر، تمشياً مع النظام الأساسي للمؤتمر.[٥]

٥. وجرياً على ما هو معمول به منذ عام ١٩٨٨، باتت تقارير لجنة وضع المعايير بشأن التلمذة الصناعية متاحة بالكامل أمام الدول الأعضاء، إلى جانب محضر المناقشة المنعقدة في الجلسة العامة للمؤتمر.[٦]

٦. وفي التقرير الثالث (ILC.111/IV(1)) وعملاً بالمادة ٤٦(٦) من النظام الأساسي، دُعيت الحكومات إلى إرسال ما تقترحه من تعديلات أو تعليقات بحلول ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢ كحد أقصى، بعد التشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. وطُلب من الحكومات أن تذكر المنظمات التي استشارتها وأن تبيّن نتائج هذه المشاورات في ردودها. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المشاورات إلزامية بالنسبة إلى البلدان التي صدقت على اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤). وأخيراً، طُلب أيضاً من الحكومات أن تُعلم المكتب، في التاريخ نفسه، ما إذا كانت ترى أنّ النص المقترح يمثل أساساً مقبولاً ليجري المؤتمر مناقشة ثانية في دورته ١١١ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٣).

٧. ووقت إعداد هذا التقرير الرابع للمكتب، كان المكتب قد تلقى ردوداً من الهيئات المكونة في ٤٧ دولة عضواً، بما في ذلك من حكومات الدول الأعضاء التالية والبالغ عددها ٤٦ دولة عضواً: الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، مصر، فنلندا، ألمانيا، غواتيمالا، أيرلندا، إسرائيل، اليابان، الكويت، لاتفيا، مالطة، المكسيك، ناميبيا، نيوزيلندا، النرويج، عُمان، باكستان، بنما،

---

[١] انظر: ILO, *Minutes of the 334th Session of the Governing Body of the International Labour Office*, GB.334/PV, 2018, para. 42.

[٢] منظمة العمل الدولية، *إطار من أجل التلمذة الصناعية الجيدة*، التقرير ILC.110/IV/1، جنيف، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩.

[٣] منظمة العمل الدولية، *إطار من أجل التلمذة الصناعية الجيدة*، التقرير (.ILC.110/IV/2(Rev، جنيف، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢.

[٤] منظمة العمل الدولية، قرار بشأن إدراج بند في جدول أعمال الدورة العادية المقبلة للمؤتمر، بعنوان "التلمذة الصناعية"، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١١٠، ٢٠٢٢.

[٥] منظمة العمل الدولية، *التلمذة الصناعية الجيدة*، التقرير ILC.111/IV(1)، جنيف، آب/ أغسطس ٢٠٢٢.

[٦] منظمة العمل الدولية، *تقارير لجنة وضع المعايير: التلمذة الصناعية: قرار مقترح واستنتاجات مقدمة إلى المؤتمر من أجل اعتمادها*، محضر الأعمال ILC.110/Record No. 5A؛ *موجز المداولات*، محضر الأعمال ILC.110/Record No. 5B(Rev.1)؛ *الجلسة العامة: نتائج عمل لجنة وضع المعايير: التلمذة الصناعية*، محضر الأعمال ILC.110/Record No. 5C، جنيف، ٢٠٢٢.

بيرو، بولندا، البرتغال، جنوب أفريقيا، اسبانيا، السودان، السويد، سويسرا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي.

٨. وقد أشارت الغالبية العظمى من الحكومات إلى أنها صاغت ردودها بعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. وأدرج بعض تلك الحكومات في ردوده الآراء التي عبرت عنها تلك المنظمات بشأن نقاط معينة. بالإضافة إلى ذلك، أرسلت أيضاً ٢٤ منظمة من منظمات أصحاب العمل و٢٢ منظمة من منظمات العمال ملاحظاتها بصورة مستقلة. كما وردت ردود من المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال.

٩. وقد جرى إعداد هذا التقرير بالاستناد إلى الردود المتلقاة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وهو يضم النقاط الأساسية الواردة في ملاحظاتها. ويتكون التقرير من ثلاثة أقسام: يتناول القسم الأول تعليقات ذات طبيعة عامة، ويضم القسم الثاني ملاحظات الهيئات المكونة بشأن بنود محددة من التوصية المقترحة، في حين يشتمل القسم الثالث على نص التوصية المقترحة. وقدّمت بعض الملاحظات معلومات مفيدة ومثيرة للاهتمام تتعلق بسياقات وطنية محددة؛ وبالرغم من أنّ هذه المعلومات هي ذات فائدة أعظم ما تكون بالنسبة إلى عمل المكتب، إلا أنها لم تدرج في هذا التقرير، ولكن استلهم منها الإرشاد الوارد في التوصية المقترحة.

١٠. وفي ضوء القيود المفروضة على طول تقارير المؤتمر، فإنّ الردود لم تدرج بالكامل؛ بل جرى تجميع المقترحات المتشابهة. وحذفت الفقرات التي لم يكن لدى أي من الهيئات المكونة أية تعليقات بشأنها. وقد كان معظم التعليقات متسقاً بصورة وثيقة مع هيكل نص التوصية المقترحة ويحدد أجزاء النص الذي تشير إليه. وفي الحالات التي لم يكن فيه الأمر كذلك، قام المكتب، إلى أقصى حد ممكن، بربط الملاحظات بالأقسام المتعلقة بها في التقرير.

١١. وقد وردت ردود إضافية من حكومة مقاطعية في إحدى الدول الأعضاء وشركة من القطاع الخاص. وقد أحيط العلم بردودها ولكن لم يجر عرضها في التحليل الوارد في هذا التقرير.

١٢. وجرى تعديل النص المقترح للتوصية في ضوء الملاحظات التي قدمتها الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وتبعاً للأسباب الواردة في تعليقات المكتب. كما أجريت بعض التغييرات الصياغية الطفيفة، لا سيما من أجل ضمان التوافق التام بين نسخ الصك المقترح المعدة بلغات مختلفة. وتبعاً لقرار المؤتمر، ستشكل تلك النصوص أساساً تستند إليه المناقشة الثانية، في الدورة ١١١ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٣).

١٣. ويذكّر المكتب بأنّ المناقشة المزدوجة بشأن وضع معيار هي عملية تراكمية تضم إعداد المكتب لأربعة تقارير على مدى فترة سنتين ونصف. ونظراً للقيود الصارمة على طول تقارير المؤتمر، لم يكن بالإمكان تكرار التفسيرات الواردة في كل تقرير سابق في هذا التقرير الرابع والأخير. بيد أنّ كل هذه التقارير، إلى جانب محضر المناقشة التي جرت في الدورة ١١٠ (٢٠٢٢)، تمثل وحدة متكاملة وتضم مواد مفيدة من أجل فهم التدرج في تكوين التوصية المقترحة والأساس المنطقي الذي تستند إليه. ويمكن الاطلاع على تلك التقارير في الموقع الالكتروني للمؤتمر. ويستحسن أن تسعى منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال إلى الاستفادة الكاملة من جميع التقارير عند التحضير للمناقشة الثانية والأخيرة.

١٤. وكانت الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال التي أجابت على الاستبيان قد رحبت بالتغييرات المدخلة على التوصية المقترحة وأعربت عن رضاها عن الجهود التي بذلها المكتب من أجل إدراج المسائل المثارة أثناء المناقشة الأولى في الدورة ١١٠ للمؤتمر. وهي تعتبر أنّ من شأن النص المنقح أن يحصل على توافق عام ويشكل أساساً مرضياً لإجراء مناقشة أخرى في الدورة ١١١ للمؤتمر (حزيران/ يونيه ٢٠٢٣).

الردود المتلقاة والتعليقات

ملاحظات عامة

الحكومات

أستراليا: تؤيد بوجه عام الصك المقترح وتقرّ بأهمية ضمان العمل اللائق لجميع المتتلمذين.

بلجيكا، بوركينا فاسو، مصر، الكويت، لاتفيا، المكسيك، ناميبيا، باكستان، بنما، بولندا، اسبانيا، جنوب أفريقيا، سويسرا، الولايات المتحدة: توافق على أنّ التوصية المقترحة تشكل أساساً مرضياً تستند إليه المناقشة الثانية المزمع إجراؤها في الدورة ١١١ للمؤتمر.

البرازيل: تسلط الضوء على اعتراف منظمة العمل الدولية بأهمية التلمذة الصناعية الجيدة والجهود التي تبذلها مع الدول الأعضاء من أجل صياغة توصية بشأن التلمذة الصناعية الجيدة. وترى أنّ النص المقترح يشتمل على أفكار قيّمة.

بلغاريا: تخشى أن تزيد بعض العناصر الواردة في الصك المقترح من الأعباء الإدارية وأن تعيق تنفيذ الإجراءات والممارسات الحالية المتعلقة بالتلمذة الصناعية.

كندا: ترحب بجهود المكتب الرامية إلى توفير المزيد من التوضيحات والمقترحات. وبالرغم من أنها توافق على مشروع التوصية الحالي إلا أنها تقدم بعض الملاحظات بشأن التوصية المقترحة.

كوستاريكا: تشدد على أهمية اعتماد صك بشأن التلمذة الصناعية الجيدة، يحقق أهدافاً منها تحسين القابلية للاستخدام وتسهيل الانتقال نحو السمة المنظمة وتعزيز العمل اللائق.

الجمهورية التشيكية: ترى أنّ التوصية المقترحة تتناول تفاصيل مهمة. وتسلط الضوء على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين وضمان تمويل مناسب وإرساء أواصر التعاون الوثيق مع الوكالات والمؤسسات المعنية.

فنلندا: ترى أنّ مقترحات المكتب مقبولة بوجه عام، بيد أنّ مكانة نظم التلمذة الصناعية في الاقتصاد المنظم بحاجة إلى المزيد من المناقشات في الدورة المقبلة للمؤتمر.

اليابان: يوافق على أهمية وجود معيار عمل دولي يتعلق بنظم التلمذة الصناعية يستند إلى توصيات الفريق العامل الثلاثي المعني بآلية استعراض المعايير وإعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل. وينبغي أن يتسم الصك الجديد بمرونة كافية كي يتسنى لكل دولة عضو تبني تدابير تتماشى مع ظروفها الوطنية.

مالطة: ترحب بالتوصية، التي ستدعم المواطنين في تخطيط مساراتهم المهنية وتوطيد ثقافة التعلم المتواصل في الوقت نفسه.

المكسيك: تعتبر أنه من الهام بوجه خاص إدراج فقرة جديدة بشأن السياسات العامة الهادفة إلى دمج "نظم التلمذة الصناعية الجيدة" في الاقتصاد غير المنظم مع توفير حوافز من أجل تحسينها وإضفاء السمة المنظمة عليها، وإلى التأكيد على أهمية الحوار الاجتماعي. وترى المكسيك، في سياقها الوطني، التلمذة الصناعية على أنها اكتساب المعارف والمهارات عن طريق الدراسة أو الممارسة أو الخبرة، لا سيما المعارف الضرورية لتعلم مهنة أو حرفة معينة. وتقترح تصنيف نظم التلمذة الصناعية الجيدة في أربعة مستويات: (١) النُظم الناجمة عن اكتساب المعارف والمهارات من أجل الحصول على عمل؛ (٢) النظم الهادفة إلى زيادة المهارات والإنتاجية لدى الأفراد الذين يعملون أصلاً، بالاستفادة من خبراتهم؛ (٣) النظم التي تتبع استراتيجية تدريب تهدف إلى دمج الأشخاص من الاقتصاد غير المنظم في الاقتصاد المنظم؛ (٤) النظم الموجهة نحو الشباب الباحثين عن عمل في صناعات مختلفة. وبالمثل، يمكن التمييز بين نُظم التلمذة الصناعية الجيدة سواء أكانت وجهاً لوجه أو عن بُعد أو بصيغة مختلطة، وأيضاً بصورة خارجية أو داخلية، وكذلك ضمن ساعات العمل أو خارجها (تبعاً للوائح والاتفاقات المحلية).

النرويج: تشير إلى أنّ إجراءات تقديم التقارير ينبغي أن تكون فعالة ومفيدة وملائمة للدول الأعضاء.

السويد: ترحب بالتركيز على التلمذة الصناعية. وترى أنه يمكن لنُظم التلمذة الصناعية الفعالة أن تسهم في نوعية التدريب وأن تسهل الانتقال من التدريب إلى العمل، مما سيعود بالفائدة على الشباب والبالغين على السواء. ومن الضروري حماية الأشخاص من الاستغلال ضمن نُظم التلمذة الصناعية. ونظراً إلى تباين هذه النُظم، ينبغي للتوصية أن تفسح المجال أمام الدول الأعضاء من أجل رسم معالمها بالاستناد إلى ظروفها الوطنية، بما في ذلك تلبية احتياجات مختلف القطاعات والصناعات. ومن شأن الإسهاب في التفاصيل في التوصية أن يجعل نظام التلمذة الصناعية غير مرن وصعب التكييف مع التغيرات التي قد تطرأ في القطاعات وسوق العمل. ومن الضروري أيضاً أن يتمكن الشركاء الاجتماعيون من الاتفاق على التدريب في مجال التلمذة الصناعية وأن تعزز التوصية المساواة بين الجنسين والتنوع والإدماج الاجتماعي، وأن تضم بنوداً بشأن السلامة والصحة المهنيتين.

أصحاب العمل

IOE؛ CEC (كندا): لا يوصيان بإجراء تغيير جذري على النص الحالي المستند إلى التوافق، سواء من حيث الشكل أم من حيث المضمون. وينبغي أن ينصب المزيد من التركيز على التدابير التحفيزية، لا سيما لصالح المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر؛ الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ دور الجهات الوسيطة.

IOE؛ ACCI (استراليا)، CEC (كندا)، CNI (البرازيل): تؤيد فكرة أن يتخذ الصك شكل توصية، كما تؤيد عنوانه الأصلي ونطاق تغطية برامج التلمذة الصناعية عوضاً عن برامج التدريب والتمرن، والتعريف المقترح لمصطلح "التلمذة الصناعية".

ACCI (استراليا)؛ CCP، CIP (البرتغال)؛ CCSU، CIU (أوروغواي): تشدد على مستوى التوافق بشأن صيغة الصك كتوصية، مما يتيح التطرق إلى طائفة متنوعة من الظروف الوطنية.

CCP (البرتغال): يشدد على التركيز على النوعية وعلى الدور الهام الذي يضطلع به الشركاء الاجتماعيون، الذي ينبغي الاعتراف به على نطاق التوصية.

CCSU، CIU (أوروغواي): يشددان على ضرورة مراعاة القانون والممارسة على المستوى الوطني وتوفير مرونة للدول الأعضاء؛ مواصلة تعزيز النهج الترويجي؛ توطيد ثقافة التلمذة الصناعية الجيدة.

CONCAMIN (المكسيك): يؤيد بوجه عام التوصية المقترحة ويؤكد على ضرورة إرساء سلطات مختصة ذات ولايات محددة بصورة جيدة تقوم بالتنسيق مع الهيئات المعنية الأخرى؛ وضع مبادئ توجيهية بشأن المساواة والتنوع؛ منع العنف في مكان العمل وتعزيز العمالة المنظمة.

EK (فنلندا): يرى أنه لا حاجة إلى وجود توصية لمنظمة العمل الدولية بشأن التلمذة الصناعية. إذ إنّ التلمذة الصناعية تتبع برامج التدريب الخاصة بكل بلد ومن المستحيل إيجاد نموذج واحد شامل قابل للتطبيق. وينبغي ألا ينشأ عن التوصية التزامات أو تكاليف أو أعباء إدارية على أصحاب العمل من شأنها أن تمثل عقبات أمام إنشاء التلمذة الصناعية.

Keidanren (اليابان): يشير إلى أنّ أنماط تنمية الموارد البشرية، بما فيها التلمذة الصناعية، تتفاوت بين البلدان وبالتالي فهو يؤيد رأي الحكومة اليابانية بأنّ الوثيقة ينبغي أن تضم تعابير تتسم بالمرونة كي يتسنى للدول الأعضاء إعداد برامج تعليم وتدريب قابلة للتكييف مع كل وضع من أوضاع العمالة.

MEDEF (فرنسا): تشير إلى ضرورة تعزيز الحوافز المالية، لا سيما لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

SGV-USAM (سويسرا): ترى أنه ينبغي للتوصية أن تشدد على القابلية للاستخدام، تمشياً مع متطلبات سوق العمل.

TISK (تركيا): يؤيد بوجه عام التوصية المقترحة.

UCCAEP (كوستاريكا): يشير إلى مدى قيمة التدريب، ليس فقط بالنسبة إلى المقبلين على سوق العمل بل أيضاً بالنسبة إلى العاملين الراغبين بإعادة تأهيل مهاراتهم وقدراتهم وتعزيزها، بما في ذلك عندما تؤدي التكنولوجيا إلى فقدان الوظائف. ويجب تطوير نُظم التلمذة الصناعية تبعاً لاحتياجات الأعمال التجارية، ومن شأن التعاون الدولي أن يعود بمنافع جمة على منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

SY (فنلندا): يؤيد الصك بوجه عام ويشدد على أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تطوير نُظم التلمذة الصناعية؛ على الأهمية المتزايدة للتلمذة الصناعية في تدريب المقبلين الجدد على العمل وترقية مهارات العمال الحاليين على حد سواء، بما في ذلك مساعدة المهاجرين وغير الملتحقين بالقوى العاملة؛ الحاجة إلى تحسين الحراك الدولي وإكسابه المزيد من المرونة، مع مراعاة أوجه التفاوت الوطنية.

العمال

ITUC: أشار إلى أنه علّق على النقاط التي لا يوافق عليها؛ ولم يعلق على النقاط التي وافق عليها إلا من أجل إبراز أهمية التغيير المقترح.

Akava (فنلندا): يرحب بالتوصية ويعتبر أنها تكتسي أهمية عظمى في ضمان توفير نُظم التلمذة الصناعية الجيدة. ويشدد على أهمية عوامل النوعية، بما فيها الأهداف المحددة بوضوح ومعايير التقييم وإرشاد المشغلين وتحديد واضح لمسؤوليات جميع الأطراف والتزاماتها وحقوقها. وينبغي أن يظل الهدف الرئيسي لنُظم التلمذة الصناعية هو التعليم والتدريب - عوضاً عن التعاقد من أجل العمل أو كسب الدخل. ويؤيد بصورة تامة الهدف المتمثل في إشراك أصحاب العمل والعمال على السواء في توفير الإرشاد وضمان النوعية.

BAK (النمسا): ترى أنه ينبغي جعل التلمذة الصناعية جذابة بأكبر قدر ممكن وينبغي عدم استبعاد فئات معينة، مثل الأشخاص الذين تجاوزوا الخامسة والعشرين من العمر. وينبغي تقييم الخبرة المهنية والكفاءات الأخرى لدى المتتلمذين الأكبر سناً واعتمادها في نظم التلمذة الصناعية، وينطبق ذلك على مؤهلات العمال المهاجرين وشهاداتهم العلمية وخبراتهم العملية. وهناك حاجة إلى تقديم دعم مناسب طوال مدة التلمذة الصناعية؛ وضع تدابير هادفة لصالح النساء الحوامل والأمهات وتكييف هيكليات الدورات التدريبية؛ ضمان المساواة والتنوع، لا سيما من أجل حماية العمال الشباب. كما ينبغي التشديد على أهمية المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

CAT (المكسيك): يرى أنّ التعليم الجيد والانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم هما عنصران أساسيان من أجل توفير التلمذة الصناعية الجيدة.

CCOO (إسبانيا): يؤيد بوجه عام الصك المقترح لكنه يعرب عن شكوكه بشأن المقترحات المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم، التي ينبغي الإسهاب في مناقشتها في الدورة ١١١ للمؤتمر.

CGT-RA (الأرجنتين): يشير إلى الحاجة إلى تعزيز منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال كي يتسنى لها تأدية وظائفها وإلى الاعتراف بالملامح المهنية بين مختلف المؤسسات والبلدان كي يتمكن العمال المهاجرون من الوصول إلى التلمذة الصناعية الجيدة. وبالنسبة إلى عقود التلمذة الصناعية، سيكون من الضروري التشديد على الحد الأدنى من العمر عند الالتحاق بها بغية عدم خرق اللوائح المتعلقة بعمل الأطفال.

CITUB (بلغاريا): يعرب عن رضا عام عن الصك المقترح. ويرى أنه في الفترة التي يُرتقب فيها حدوث ركود عالمي، فإنّ تفاقم التفاوت بين الطلب على المهارات وعرضها، وكذلك نقص المهارات المهنية، يتطلب من العمال من جميع الأعمار أن يواصلوا تحسين مهاراتهم وكفاءاتهم. ومن شأن تطوير التلمذة الصناعية والتدريب الجيدين أن يتيح فرصاً إضافية من أجل تحقيق العمل اللائق؛ أن يسهم في تكوين استجابات فعالة وناجعة للتحديات الراهنة الماثلة أمام العمالة؛ أن يحسّن الإنتاجية والقدرة على الصمود والانتقالات في سوق العمل وقابلية استخدام الشباب الذين توقفوا عن متابعة دراستهم عند المستوى الابتدائي أو الثانوي أو العالي. وبغية أن تكون التلمذة الصناعية جيدة، ينبغي أن تندرج في إطار يضمن أن تكون حسنة التنظيم ومستدامة وممولة بما فيه الكفاية وأن تكون شاملة وغير تمييزية وغير استغلالية، وتوفر أجراً ملائماً وحماية اجتماعية مناسبة وتفضي إلى مؤهلات معترف بها وتحسّن نتائج العمالة.

DGB (ألمانيا): يرحب بالمعيار المقترح.

DISK (تركيا): يرى أنه من الضروري اعتماد توصية بشأن التلمذة الصناعية الجيدة وينبغي أن ترافقها اتفاقية. إذ قد يجري استخدام نظم التلمذة الصناعية، التي ينبغي تكريسها للتعليم المهني، كطريقة توظيف غير مكلفة وغير آمنة. والتوصية المقترحة لا تعترف بحق المتتلمذين في التنظيم، في حين أنّ اتفاقية الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية ١٩٤٩ (رقم ٩٨) والعديد من القرارات الصادرة عن لجنة الحرية النقابية تعترف بحق المتتلمذين في الانضمام إلى النقابات والدفاع عن حقوقهم وإبرام الاتفاقات الجماعية. وتبرز الحاجة إلى وضع آليات من أجل رصد ظروف عمل المتتلمذين والإشراف عليها وإرساء لوائح أكثر شمولاً تتعلق بالمتتلمذين في الاقتصاد غير المنظم. كما ينبغي أن تضم التوصية أحكاماً تمنع نظم التلمذة الصناعية من التحول إلى شكل من أشكال عمل الأطفال.

PIT-CNT (أوروغواي): ترى أنّ التوصية تكتسي أهمية كبيرة. وينبغي تنسيق عمليات التلمذة الصناعية مع التعليم العام. ويبدو أنّ التوصية تختلط فيها مفاهيم التدريب من أجل العمل والتدريب المهني. وتؤكد على أهمية تعزيز النهج الترويجي بدلاً من اتباع نهج تنظيمي صرف.

TÜRK-IS (تركيا): يؤيد بوجه عام الصك المقترح. إذ تُعتبر التلمذة الصناعية الجيدة حالياً من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال عالم العمل. ومعدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة آخذة في الانخفاض على المستوى العالمي، بما في ذلك في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، وتنخرط نسبة كبيرة من العمال الشباب في العمالة غير المنظمة، وعادة ما يكون ذلك في وظائف تتطلب مهارات قليلة أو لا تتطلب أي مهارات على الإطلاق، في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على اليد العاملة الماهرة. ومع تطور التكنولوجيا، أنماط الإنتاج آخذة في التحول؛ الوظائف والمهن تتطور؛ أشكال جديدة من الوظائف والمهن والعمالة تبرز. ولا بد للبلدان من تحسين قدراتها المتعلقة بالتعليم/ التدريب المهني تمشياً مع تلك التطورات. ومن الناحية العملية، تتمثل أكبر المشاكل التي تواجه المتتلمذين في أنهم يعملون كما لو أنهم عمال بدوام كامل، وليس بصفتهم طلاب، ويتلقون أجوراً متدنية. وينبغي أن تشدد التوصية على ضرورة أن توفر اللوائح المتعلقة بالتلمذة الصناعية حقوقاً واستحقاقات، كحد أدنى، تتساوى مع تلك التي يتمتع بها العاملون بدوام كامل.

تعليق المكتب

أيدت الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال الهدف المتمثل في تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة من خلال وضع معيار عمل دولي بشأنها ورأت أنّ النص المقترح للتوصية يمثل أساساً مرضياً تستند إليه المناقشة الثانية. وقد شددت الهيئات المكونة على الدور الحيوي الذي تؤديه التلمذة الصناعية الجيدة في دعم الناس من جميع الأعمار وخدمة مصالح

المقبلين على سوق العمل وأولئك الراغبين بإعادة تأهيل مهاراتهم والارتقاء بها وفي تعزيز المساواة والتنوع والإدماج الاجتماعي. كما سلّطت الهيئات المكونة الضوء في ردودها على الدور الريادي الذي ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تضطلع به، بدعم من المكتب، في تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة.

وقدمت الهيئات المكونة تعليقات ومقترحات قيّمة بشأن مسائل محددة، وهي مدرجة أدناه مقترنة بالفقرات المعنية من التوصية المقترحة. وقد أعربت غالبية الهيئات المكونة عن تقديرها للجهود التي بذلها المكتب باقتراح تعديلات على عناصر محددة من النص. وعلى وجه الخصوص، كان اقتراح المكتب المتمثل في تبسيط عنوان التوصية واستخدام مصطلح "مهنة" (الفقرة ٩) قد لقي تأييداً عارماً.

وفي ضوء الردود المتلقاة، بدا أنّ بعض المسائل قد تحتاج إلى المزيد من البحث قبل المناقشة المزمع إجراؤها في الدورة ١١١ للمؤتمر.

ومن بين تلك المسائل نُظم التلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم، بما في ذلك ما يتعلق بتعريف "التلمذة الصناعية" (الفقرة ١(أ)) وما يتعلق بتسهيل الانتقالات من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم (الفقرة ٢٧). واستعداداً لهذه المناقشة، اقترح المكتب إضافة فقرة فرعية جديدة ٢٧(د).

وهناك مسألة أخرى برزت في ردود الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال هي طريقة الاعتراف بمرونة الدول الأعضاء عند تنفيذ التوصية. ويشير المكتب إلى أنه جرى تعديل النص من أجل الإشارة إلى عبارة "تراعي الظروف الوطنية" (عوضاً عن عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" أو "تمشياً مع القوانين والممارسات الوطنية") في الجمل الاستهلالية للفقرات ١٠ و١٣ وفي الفقرة ٢٢ (الفقرة ٢٠ في النسخة الجديدة). بيد أنه نزولاً عند رغبة المجيبين على الاستبيان، جرى الإبقاء على الإشارة إلى القوانين الوطنية في الفقرة ١٨(ب).

ومن المسائل الأخرى المحتمل مناقشتها في المؤتمر هي مفهوم وتعريف "الجهة الوسيطة" (الفقرة ١(ب))؛ تحديد مشاركة الجهات الوسيطة في توفير التلمذة الصناعية وتنسيقها ودعمها (الفقرة ٢٥(ح))؛ تفصيل مضمون التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والوطني من أجل التلمذة الصناعية الجيدة (الفقرة ٢٨).

ملاحظات حول التوصية المقترحة بشأن التلمذة الصناعية الجيدة

إحالات إلى القوانين والممارسات والظروف الوطنية

في الفقرة ٥٤ من التقرير الثالث (ILC.111/IV(1))، أعرب المكتب عن شاغل يتعلق باستخدام العبارة الوصفية "مع مراعاة القوانين الوطنية" الواردة في مشروع الفقرات ١٠ و١٣ و١٨ و٢٢ من التوصية المقترحة. ودعا المكتب إلى تقديم تعليقات بشأن استصواب استخدام العبارة "تراعي الظروف الوطنية" عوضاً عنها.

الحكومات

الأرجنتين: قد تؤدي الإشارة إلى "القوانين" إلى استثناء البلدان التي لم تسن تشريعاً محدداً بهذا الشأن. وتقترح عوضاً عن ذلك إدراج كلمة "سياق"، حيث إنّ نطاقها أوسع من كلمة "ظروف".

أستراليا، كندا، كوستاريكا، ناميبيا، نيوزيلندا، عُمان، بولندا، اسبانيا، تركيا: تؤيد مقترح المكتب.

النمسا: ترى أنه يمكن الاستعاضة عن العبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" الواردة في الفقرات ١٠ و١٣ و٢٢ بعبارة "تراعي الظروف الوطنية". غير أنه ينبغي استبقاء عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" الواردة في الفقرة ١٨(ب) في النص.

بلجيكا، بوركينا فاسو، كوبا، مصر، الكويت، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة: توافق على استبقاء عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية".

الدانمرك، السويد: تقترح الاستعاضة عن عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" بعبارة "تراعي الظروف الوطنية" في الفقرات ١٠ و١٣ و٢٢، واستبقاء العبارة السابقة في الفقرة ١٨(ب).

فنلندا: ترى أنه ينبغي الاستعاضة عن عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" بعبارة "تراعي الظروف الوطنية" في الفقرات ١٠ و١٣ و١٨(ب).

ألمانيا: تدعم مقترح المكتب فيما يتعلق بالفقرات ١٠ و١٣ و٢٢. وتقترح استخدام عبارة "ما لم ينص القانون على غير ذلك" في الفقرة ١٨(ب).

أيرلندا: توافق على الاستعاضة عن عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" بعبارة "تراعي الظروف الوطنية" في الفقرتين ١٠ و١٣.

البرتغال: تؤيد حذف عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" في الفقرات ١٠ و١٣ و٢٢، لكنها تقترح استعادة عبارة "تراعي الظروف (والممارسات) الوطنية" التي استخدمت في بادئ الأمر. وترى أنه بالنسبة إلى الفقرة ١٨(ب) على وجه التحديد، ينبغي استبقاء الإشارة إلى القوانين الوطنية، حيث إنّ هذه الفقرة تحدد البنود الواجب إدراجها في اتفاق التلمذة الصناعية - التي يعالج بعضها المسائل التي تنظمها القوانين الوطنية عادة.

أصحاب العمل

IOE؛ CEC (كندا): لا يؤيدان تخفيف عبارة " تتفق مع القوانين الوطنية" نظراً إلى تباين مستويات التنمية والظروف والأولويات بين البلدان. ويحثان على استبقاء هذه العبارة بغية ضمان تمتع البلدان بالمرونة وتشجيع الحكومات على الاسترشاد بهذه التوصية.

BDA (ألمانيا): غير مقتنع بالحجة المتمثلة في أنّ العبارة التقييدية "تتفق مع القوانين الوطنية" ينبغي استخدامها بأقل قدر ممكن عند التطرق لجوهر البند وليس عند تنفيذه. إذ إنّ جميع الفقرات تتطرق للطريقة التي ستنفذ بها الدول الأعضاء التوصية، وعليه ينبغي استبقاء عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية".

BusinessNZ (نيوزيلندا)، CAP (البرتغال)، SAF (السويد)، TISK (تركيا): تؤيد اقتراح المكتب.

CACIF (غواتيمالا)، MEDEF (فرنسا): تفضلان استبقاء عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية".

CIP (البرتغال): يرى أنه ينبغي استخدام عبارة "تتفق مع القوانين والممارسات الوطنية" في الفقرات ١٠ و١٣ و١٨(ب) و٢٢.

العمال

ITUC؛ ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): تؤيد اقتراح المكتب. وترى أنه يمكن استخدام الإحالات إلى القانون الوطني على المستوى الوطني بغية توضيح أنّ صكوك منظمة العمل الدولية قابلة للتطبيق فقط حين تكون متسقة مع القانون القائم. وفي حال استبقاء الإشارة إلى القوانين الوطنية، يمكن أن تقوض اللجنة التغيير التشريعي والمؤسسي اللازم من أجل تحسين التلمذة الصناعية. كما أنّ الإشارة إلى "الظروف الوطنية" لا داع لها، بيد أنها أفضل من عبارة "القوانين الوطنية".

NZCTU (نيوزيلندا)؛ SAK، STTK (فنلندا): يؤيدان اقتراح المكتب.

تعليق المكتب

تمشياً مع هذه الردود، ومع التعليقات الأكثر تحديداً المذكورة أدناه والمتعلقة بالفقرات ١٠ و١٣ و٢٢ (الفقرة ٢٠ في النسخة الجديدة)، جرى اعتماد عبارة "تراعي الظروف الوطنية". غير أنه تم الإبقاء على عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" في الفقرة ١٨(ب)، تمشياً مع ما أعرب عنه المجيبون عن تفضيلهم لاستبقاء هذه العبارة. وأفاد المكتب بأنه ستكون هناك فرصة من أجل مناقشة هذه العبارة بصورة أوسع في الدورة ١١١ للمؤتمر.

عنوان الصك

اقترح المكتب في الفقرة ١٨ من التقرير الثالث تبسيط عنوان التوصية المقترحة، من "إطار من أجل التلمذة الصناعية الجيدة" إلى "التلمذة الصناعية الجيدة".

الحكومات

الأرجنتين، النمسا، الدانمرك، المكسيك، نيوزيلندا، باكستان، البرتغال، توغو، ترينيداد وتوباغو: توافق على تغيير العنوان.

أيرلندا: تقترح مناقشة التغيير في الدورة ١١١ للمؤتمر.

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا)، CACIF (غواتيمالا)، CAP (البرتغال)، TISK (تركيا): توافق على تغيير العنوان.

IOE؛ CNI (البرازيل)، DA (الدانمرك): لا توافق على تغيير العنوان.

MEDEF (فرنسا): قد يفضي تبسيط العنوان إلى نشوء مناقشة إضافية ومطولة بشأن تعريف "التلمذة الصناعية".

العمال

CCOO (إسبانيا): لا يوافق على تغيير العنوان.

DGB (ألمانيا): لا يوافق على تغيير العنوان. إذ إنّ حذف الإشارة إلى كلمة "إطار" في عنوان التوصية لا يشير إلى عملية تبسيط بل إلى إلغاء الضوابط.

ITUC؛ NZCTU (نيوزيلندا): يوافقان على تغيير العنوان.

تعليق المكتب

نظراً إلى التأييد الذي حظي به تبسيط عنوان الصك، استبقى المكتب عنوان "التوصية المقترحة بشأن التلمذة الصناعية الجيدة"، على النحو الوارد في التقرير الثالث.

الديباجة

الحكومات

نيوزيلندا: لا ترى ضرورة في إدراج إعلانات مطولة في الديباجة، لا سيما في توصية غير ملزمة.

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا): يؤيد رأي الحكومة بأنه ما من داعٍ لبيان تمهيدي مطول.

تعليق المكتب

لاقى نص الديباجة الذي اقترحه المكتب مستنداً إلى نص الاستنتاجات المتفق عليها في المناقشة الأولى التي جرت في الدورة ١١٠ للمؤتمر استحساناً عاماً. ومعظم التعليقات الواردة تناولت فقرات محددة من الديباجة، ترد بشكل موجز فيما يلي. وعلى نحو ما يرد أدناه، وافق غالبية المجيبين على تغييرين في نص الديباجة اقترحهما المكتب في التقرير الثالث، هما: إضافة عبارة "للجميع" بعد عبارة "العمل اللائق" بغية الامتثال للصياغة المعتمدة في صكوك منظمة العمل الدولية الأخيرة ودمج الفقرتين الرابعة والثامنة من الديباجة بغية تجنب التكرار.

الفقرة ٣ [الفقرتان ٣ و٤ في النسخة الجديدة] من الديباجة

في الفقرة ١٩ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنّ الجملة المنفصلة الواردة في النقطة ٣(أ) من الاستنتاجات قد جرى دمجها في النص الذي قبلها من أجل تحسين قراءة النص، ودعا إلى تقديم تعليقات توضح ما إذا كان من الضروري إدراج كلمة "للجميع" بعد عبارة "العمل اللائق" كي تتماشى مع اللغة المستخدمة في إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل.

الحكومات

الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بوركينا فاسو، كوستاريكا، الدانمرك، أيرلندا، ناميبيا، نيوزيلندا، بولندا، البرتغال، اسبانيا، السويد، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، تركيا: توافق على مقترح تغيير عبارة "العمل اللائق" إلى "العمل اللائق للجميع".

بلجيكا، بوركينا فاسو، كوستاريكا، أيرلندا، عُمان، بولندا، البرتغال: توافق على تغييرات المكتب من أجل تحسين قراءة النص.

عُمان: ترى أنه لا حاجة إلى إضافة كلمة "للجميع"، حيث وردت إشارة سابقة إلى "الأشخاص من جميع الأعمار".

بيرو: تقترح إضافة معلومات إحصائية في حاشية من أجل تأييد معدلات البطالة والبطالة الجزئية في العالم.

توغو: تعارض إضافة كلمة "للجميع".

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا): يشير إلى الإسهاب في الفقرة الثالثة من الديباجة وإلى افتقارها لأية أهمية تذكر فيما يتعلق بإرساء التلمذة الصناعية الجيدة.

CAP (البرتغال)، TISK (تركيا): يوافقان على إضافة كلمة "للجميع".

SAF (السويد): يرى أنّ كلمة "للجميع" ذات نطاق واسع للغاية عند الإشارة إلى المتتلمذين.

العمال

ITUC؛ ACTU (أستراليا)، NZCTU (نيوزيلندا): يوافقون على إضافة كلمة "للجميع".

CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): توافق على التغيير الصياغي وعلى إضافة كلمة "للجميع" على حد سواء.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، قام المكتب بتغيير عبارة "العمل اللائق" إلى عبارة "العمل اللائق للجميع". بالإضافة إلى ذلك، قسّم المكتب الفقرة ٣ من الديباجة، التي اعُتبرت طويلة جداً في بعض التعليقات، إلى فقرتين منفصلتين واستعاض عن عبارة "لمصلحة" بعبارة "يسهمان في" لتعكس بشكل أفضل الأثر الإجمالي لإعادة اكتساب المهارات والارتقاء بها على العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية وتوفير العمل اللائق للجميع.

الفقرتان ٤ و٨ [المدمجتان في الفقرة ٥ من النسخة الجديدة] من الديباجة

في الفقرة ٢١ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى وجود بعض التكرار في الفقرتين الرابعة والثامنة من الديباجة فيما يتعلق بأهمية التعليم الجيد، ودعا إلى تقديم تعليقات توضح ما إذا كان ينبغي دمج الفقرتين. علاوة على ذلك، أشار في الفقرة ١٩ إلى أنّ كلمة "التأكيد" تغيرت إلى "التشديد" بغية تفادي التكرار.

الحكومات

الأرجنتين، بوركينا فاسو، أيرلندا، البرتغال: توافق على التغيير التحريري في الفقرة الثامنة.

أستراليا، بلجيكا، كوستاريكا، عُمان، باكستان، بولندا: توافق على كلا المقترحين.

النمسا: توافق على الدمج بشرط الحفاظ على كلمة "أهمية".

بوركينا فاسو: ترى أنه ينبغي أن يكون نص الفقرة المدمجة على النحو التالي: "تلحظ اعتراف الدول الأعضاء بأهمية التعلم المتواصل والتعليم الجيد الفعالين للجميع".

الدانمرك: لا توافق على دمج الفقرتين الرابعة والثامنة.

أيرلندا: ترى أنه ينبغي مناقشة الدمج المقترح في الدورة ١١١ للمؤتمر.

ناميبيا، السويد، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، تركيا: توافق على دمج الفقرتين الرابعة والثامنة من الديباجة.

نيوزيلندا، اسبانيا: تقترحان حذف الفقرة الثامنة من الديباجة تجنباً للتكرار.

البرتغال: توافق على الدمج بشرط استبقاء كلمتي "للجميع" و"الانفتاح".

الولايات المتحدة: تقترح حذف الفقرة الثامنة من الديباجة وتعديل الفقرة الرابعة من الديباجة بحيث تصبح كما يلي: "وإذ يؤكد على أهمية التعلم المتواصل الفعال والتعليم الجيد للجميع".

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا): تقترح حذف الفقرة الثامنة من الديباجة وإدراج كلمة "للجميع" في نهاية الفقرة الرابعة.

CIP (البرتغال): يوافق على الدمج بشرط استبقاء كلمتي "للجميع" و"الانفتاح".

DA (الدانمرك): يقترح استبقاء النص الحالي، إذ إنّ إحدى الفقرتين موجهة إلى الدول الأعضاء والأخرى تركز على أهمية التعليم والتعلم المتواصل.

SAF (السويد): يوافق على دمج الفقرتين الرابعة والثامنة.

TISK (تركيا): يوافق على التغيير الصياغي في الفقرة الثامنة.

UPEE (بلغاريا): يوصي بحذف الفقرة الثامنة وتعديل الفقرة الرابعة بحيث تصبح كما يلي: "وإذ يلحظ اعتراف وتشديد الدول الأعضاء على أهمية التعلم المتواصل الفعال وتعزيزه، وأهمية توفير التعليم الجيد للجميع".

العمال

ACTU (أستراليا): يوافق على الدمج المقترح بين الفقرتين الرابعة والثامنة من الديباجة.

CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): توافق على الدمج المقترح والتغيير الصياغي في الفقرة الثامنة.

CITUB (بلغاريا): نظراً للأهمية التنافسية في زمن التكنولوجيات الجديدة والتحولات التي يشهدها قطاع الصناعة، يوصي بإدراج هذا المصطلح في الفقرة الثامنة لتقرأ كما يلي: "وإذا يسلّم بأنّ من شأن التلمذة الصناعية الجيدة أن تدعم روح تنظيم المشاريع والعمل للحساب الخاص والقابلية للاستخدام والتنافسية والانتقال إلى الاقتصاد المنظم وتوليد فرص العمل ونمو المنشآت واستدامتها".

NZCTU (نيوزيلندا): يفضل حذف الفقرة الرابعة.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، قام المكتب بحذف الفقرة الثامنة من الديباجة وتعديل الفقرة الرابعة (الفقرة ٥ في النسخة الجديدة) فأصبحت كما يلي: "وإذ يؤكد على أهمية التعليم الجيد للجميع والتعلم المتواصل الفعال والانفتاح على التعلم المتواصل". وقد حافظت إعادة الصياغة على جميع عناصر الفقرتين الأصليتين.

الفقرة ٥ [٦ في النسخة الجديدة] من الديباجة

في الفقرة ١٩ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنّ عبارة "أن يفضيا إلى توفير العمل اللائق" تغيرت إلى "أن يفضيا إلى إتاحة المزيد من الفرص من أجل تحقيق العمل اللائق" بغية تجنب أي تلميح غير مقصود إلى أنّ التلمذة الصناعية هي بالضرورة مولدة للعمل اللائق وأنها قد لا تشتمل بحد ذاتها على العمل اللائق.

الحكومات

الأرجنتين: ينبغي إعادة صياغة الفقرة بحيث تصبح كما يلي: "إذ يسلّم بأنّ تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة وتطويرها يمكن أن يتيح فرصاً جديدة من أجل تحقيق العمل اللائق ويحسّن القابلية للاستخدام ويحفز روح تنظيم المشاريع والعمل للحساب الخاص ويزيد الإنتاجية والقدرة على الصمود والانتقالات إلى الاقتصاد المنظم، من أجل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لدى المتتلمذين وتحقيق النمو والاستدامة للمنشآت وسوق العمل ككل".

النمسا: من غير الضروري الإشارة إلى "المزيد من الفرص" من أجل تحقيق العمل اللائق.

بلجيكا: توافق على استبدال عبارة "أن يفضيا إلى تحقيق العمل اللائق" بعبارة "أن يفضيا إلى المزيد من الفرص لتحقيق العمل اللائق"، في حال كان المقصود منها الاعتراف بأنّ التدريب أثناء العمل يحقق خصائص العمل اللائق.

بوركينا فاسو، كوستاريكا، نيوزيلندا، عُمان، باكستان، السويد: توافق على التغيير.

الدانمرك، أيرلندا، البرتغال، اسبانيا: تقترح العودة إلى النص الأصلي، "أن يفضيا إلى تحقيق العمل اللائق".

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا): لا يعارض التعديل على أن يجري الاستعاضة عن عبارة "احتياجات المتتلمذين وأصحاب العمل وسوق العمل" بعبارة "احتياجات سوق العمل".

DA (الدانمرك): يعارض التعديل.

SAF (السويد)، TISK (تركيا): يوافقان على تغيير العبارة إلى "أن يفضيا إلى مزيد من الفرص لتحقيق العمل اللائق".

العمال

ITUC؛ ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ NZCTU (نيوزيلندا)؛ SGB (سويسرا): توافق على تغيير العبارة إلى "أن يفضيا إلى مزيد من الفرص لتحقيق العمل اللائق".

تعليق المكتب

يلاحظ المكتب أنّ غالبية المجيبين على الاستبيان يؤيدون عبارة "أن يفضيا إلى مزيد من الفرص لتحقيق العمل اللائق". وبالتالي، جرى الإبقاء عليها.

الفقرة ٦ [٨ في النسخة الجديدة] من الديباجة

الحكومات

الولايات المتحدة: تقترح إضافة إشارة إلى "الإدماج الاجتماعي" قبل كلمة "والتنوع".

أصحاب العمل

IOE؛ CEC (كندا): يريان أنّ اللغة السلبية في كلمة "استغلال" ستثني الأعمال التجارية عن توفير نظم التلمذة الصناعية وحضنها. ويقترحان إزالتها من النص، إذ ينبغي أن يكون القسم المتعلق بالإطار التنظيمي كافياً من أجل ضمان حماية المتلمذين وحقوقهم.

BDA (ألمانيا): يجب التطرق إلى انتهاكات حقوق العمال، إلا أنه ليس هدفاً أساسياً لتوصية تضعها منظمة العمل الدولية بشأن التلمذة الصناعية الجيدة.

KCCI (الكويت)، MEDEF (فرنسا): تقترحان حذف كلمة "استغلال".

تعليق المكتب

لم ترد الشواغل التي أثارها أصحاب العمل في ردود المجموعات الأخرى. وبالمثل، فإنّ الاقتراح الذي قدمته إحدى الحكومات لم يتكرر من قبل الحكومات الأخرى. وبالتالي، لا يقترح المكتب أية تعديلات على النص المقترح.

الفقرة ٧ [٩ في النسخة الجديدة] من الديباجة

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا): يقترح إدراج عبارة "وتسهيل استخدامهم" قبل عبارة "بما في ذلك".

تعليق المكتب

لم يطرأ أي تغيير على النص نظراً إلى أنّ المقترح لم يرد سوى من هيئة مكونة واحدة.

الفقرة ٩ [٧ في النسخة الجديدة] من الديباجة

في الفقرة ٢٢ من التقرير الثالث، دعا المكتب الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقاتها بشأن ما إذا كان ينبغي الاستعاضة عن عبارة "فرص العمل" بكلمة "عمالة"، تمشياً مع اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢).

الحكومات

الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، كوستاريكا، ناميبيا، بولندا، ترينيداد وتوباغو: توافق على التغيير المقترح.

النمسا، الدانمرك، أيرلندا، نيوزيلندا، عُمان، البرتغال، السويد، تركيا: ينبغي الإبقاء على عبارة "فرص العمل".

بيرو: ينبغي أن تشير الفقرة إلى إنشاء وظائف "جديدة".

الولايات المتحدة: تقترح إعادة ترتيب الفقرة بحيث تصبح كما يلي: "أن تدعم القابلية للاستخدام والانتقال إلى الاقتصاد المنظم وتوليد فرص العمل ونمو المنشآت واستدامتها وروح تنظيم المشاريع والعمل للحساب الخاص".

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا)، CIP (البرتغال)، SAF (السويد)، TISK (تركيا): تفضل الإبقاء على الإشارة إلى توليد فرص العمل.

UPEE (بلغاريا): يقترح إدراج الكلمتين بحيث تصبح "توليد فرص العمل والعمالة".

العمال

ACTU (أستراليا): يوافق على التغيير المقترح.

CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): توافق على التغيير.

BusinessNZ (نيوزيلندا): الإبقاء على الإشارة إلى "توليد فرص العمل".

تعليق المكتب

في ظل تباين الآراء بشأن التغيير المقترح من عبارة "فرص العمل" إلى عبارة "عمالة"، سيبقى النص على ما هو عليه. وقد غيّر المكتب ترتيب هذه الفقرة لتصبح الفقرة ٧ من الديباجة وتتبع الفقرات التي تتناول المنافع الأخرى للتلمذة الصناعية.

أولاً - التعاريف والنطاق ووسائل التنفيذ

العنوان

تعليق المكتب

أضاف المكتب عبارة "وسائل" قبل عبارة "التنفيذ" تمشياً مع الممارسة الصياغية المعتمدة.

الفقرة ١

الحكومات

تايلند: تقترح إضافة مصطلح "المتتلمذ" وتعريفه كفقرة فرعية جديدة في الفقرة ١.

العمال

SAK، STTK (فنلندا): يشددان على ضرورة زيادة توضيح كلمة "منشأة"، إذ إنّ التوصية المقترحة تستخدم المصطلح "منشأة" للإشارة إلى الشخص أو المنظمة اللذين ينخرط معهما المتتلمذ في تدريب أثناء العمل. غير أنّ التلمذة الصناعية يمكن تنفيذها في القطاعين العام والخاص على حد سواء (بما في ذلك القطاعات غير الربحية).

تعليق المكتب

لم يقترح المجيبون الآخرون إضافة تعريف جديد، وعليه لم يجرِ إدراج تعاريف إضافية. ونظراً إلى التأييد العام الذي لاقاه مفهوم "المنشأة" في التوصية، لم يجرِ المكتب أي تغيير على النص.

الفقرة ١(أ)

في الفقرة ٢٤ من التقرير الثالث، اقترح المكتب توسيع تعريف مصطلح "التلمذة الصناعية" في الفقرة ١(أ) بهدف الإحاطة بجميع نُظم التلمذة الصناعية، بما فيها التلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم، نظراً إلى أنّ نطاق التوصية المقترحة في الفقرة ٢ يشمل "التلمذة الصناعية في كافة المنشآت وقطاعات النشاط الاقتصادي".

الحكومات

النمسا، الدانمرك، اسبانيا: لا تؤيد توسيع نطاق تعريف التلمذة الصناعية كي يشمل الاقتصاد غير المنظم.

الأرجنتين: ليس من الممكن إبرام عقد تلمذة صناعية في بيئة عمل في الاقتصاد غير المنظم. وإدراج التلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم في التعريف من شأنه أن يتعارض مع النص المقترح، الذي يشير إلى السمة المنظمة (العقد والتعلم المنظم والمؤهلات المعترف بها) على أنها شرط من شروط التلمذة الصناعية. وينبغي وضع بنود من أجل إنشاء نُظم تسمح بالاعتراف بالمعارف والمهارات المكتسبة عن طريق الخبرة، سواء كانت في الاقتصاد المنظم أو الاقتصاد غير المنظم أو في جوانب أخرى من الحياة.

بلجيكا: إنّ تعريف التلمذة الصناعية الوارد في الفقرة ١ يؤدي الغرض المطلوب إذ إنه يذكّر بالعناصر الأساسية (التدريب من أجل التلمذة الصناعية في مهنة عن طريق التناوب بين التدريب النظري والعملي في إحدى الشركات) وينص على أنها تكون "مقابل أجر

أو أي تعويض مالي آخر". وإضافة عبارة "حسب مقتضى الحال، تبعاً للوضع الراهن للتدريب ضمن البلد"، يمكن أن تكون وسيلة للإشارة إلى الاقتصاد غير المنظم.

كوستاريكا، عُمان، باكستان: تؤيد توسيع نطاق التعريف على النحو المقترح.

فنلندا: إنّ اقتراح المكتب بتوسيع نطاق التعريف كي يشمل التلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم ينبغي مناقشته بمزيد من التفصيل في الدورة المقبلة للمؤتمر. وبصورة عامة، ترى فنلندا أنّ ترتيبات التلمذة الصناعية وإجراءاتها ومتطلباتها ينبغي أن تنطبق على جميع أشكال العمل، سواء كانت في الاقتصاد المنظم أو الاقتصاد غير المنظم.

ألمانيا، أيرلندا: لا توافقان على اقتراح المكتب بتوسيع نطاق تعريف التلمذة الصناعية. إذ لا يمكن تنظيم الوصول إلى مؤسسات التعليم والتدريب المهنيين عن طريق تعريف "التلمذة الصناعية". وينبغي أن تتخذ الدول الأعضاء تدابير ترمي إلى تعزيز الوصول إلى مؤسسات التدريب المهني. والتدريب المهني المزدوج الذي يتمتع بقدر كبير من التنظيم من أجل ضمان الجودة، لا يتواءم مع الاقتصاد غير المنظم. ووفقاً لتوصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)، إنّ مصطلح "الاقتصاد غير المنظم" يشير إلى "جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية، الذين لا تشملهم - في القانون أو في الممارسة - الترتيبات النظامية كلياً أو على نحو كافٍ". بيد أنه بدون ترتيبات منظمة، لا يمكن ضمان نوعية التدريب في مجال التلمذة الصناعية.

أيرلندا: تشير إلى أنّ اقتراح المكتب بتوسيع نطاق التعريف قد يكون إشكالياً. إذ ينبغي أن تضم التلمذة الصناعية عنصر "المدرسة"، وإلا فإنها لا تكون تلمذة صناعية بل خبرة عملية (على سبيل المثال تدرب أو تمرن). بالإضافة إلى ذلك، كيف يمكن أن يؤدي البرنامج إلى الاعتراف بالمؤهلات من دون التعلم خارج العمل؟

لاتفيا: من حيث التعريف، ينبغي أن تضم التلمذة الصناعية عنصر التعلم خارج العمل كي تفضي إلى الاعتراف بالمؤهلات. وينبغي لتعريف التلمذة الصناعية ألا يرتبط باكتساب المهارات في الاقتصاد غير المنظم.

ناميبيا: إنّ التعريف الحالي يميل إلى استبعاد المتلمذين غير القادرين على الوصول إلى مؤسسات التدريب المهني. وبالتالي، ينبغي توسيع نطاقه بحيث يشمل جميع نُظم التلمذة الصناعية، بما فيها تلك القائمة في الاقتصاد غير المنظم.

نيوزيلندا: تتساءل كيف يمكن تطبيق هذا التعريف على الاقتصاد غير المنظم، نظراً إلى أنّ الغرض من التوصية هو أن تسترشد بها الحكومات عند وضع لوائح نُظم التلمذة الصناعية. كما أنّ اقتراح المكتب قد يترك آثاراً تطال بقية النص، ومع ذلك لم يجرِ تقديم أية مقترحات بشأن إعادة صياغة الأحكام المعنية.

البرتغال: لا تؤيد اقتراح المكتب، إذ إنّ التعلم خارج العمل هو عنصر أساسي في التلمذة الصناعية، وفي حال غياب هذا العنصر، سيتساوى التدريب والتمرن. ومن الضروري الاعتراف بقيمة المهارات المكتسبة في الاقتصاد غير المنظم ودمجها. بيد أنّ هذه المسألة لا تتعلق بتعريف التلمذة الصناعية أو بنطاقها، بل تتعلق بمنهجيتها وتنظيمها. ويكمن الحل في الاعتراف بالتعلم السابق وإصدار شهادات بشأنه وإعفاء المتلمذين من دراسة مكونات المنهج الهادفة إلى اكتساب مهارات يتمتعون بها أصلاً.

السويد: تعارض توسيع نطاق تعريف التلمذة الصناعية، فمن دون عنصر التعلم خارج العمل يكون التدريب عبارة عن خبرة عملية أو تمرن، وليس تلمذة صناعية. ولا يمكن أن تفضي التلمذة الصناعية إلى الاعتراف بالمؤهلات من دون عنصر التعلم خارج العمل. أما في حال أعيد النظر في التعريف، فينبغي مناقشته في الدورة ١١١ للمؤتمر، كي يتسنى للهيئات المكونة شرح وجهة نظرها وتقديم عبارات بديلة محتملة ترضي جميع الأطراف.

سويسرا: على استعداد لإبداء بعض المرونة، مع التنبه إلى عدم إضعاف مفهوم التلمذة الصناعية. وفي سويسرا، لا يمكن الاعتراف بالتلمذة الصناعية دون عنصر التدريب خارج العمل. ويشدد الاقتراح على أنّ التوصية تنطبق على "التلمذة الصناعية في كافة المنشآت وقطاعات النشاط الاقتصادي"، وبالتالي فهي تشمل الاقتصاد غير المنظم.

تايلند: ينبغي تعريف مصطلح "التلمذة الصناعية" بحيث يشمل نُظم التمرن التي يشارك فيها الطلاب والمتدربون المنخرطون في مؤسسات التدريب والتعليم الحكومية/ الخاصة الذين يشترط بهم التمرن في المنشآت الصناعية/ الخدماتية من أجل استكمال تعليمهم أو تدريبهم.

تركيا: تفضّل استبقاء تعريف "التلمذة الصناعية" الحالي، لكنها تشير إلى أنه ينبغي للمكتب اقتراح تعريف جديد وأوسع نطاقاً يمكن مناقشته في اجتماع اللجنة المقبل.

أصحاب العمل

IOE: تقترح الإبقاء على التعريف الحالي. فهو واسع النطاق ومرن بما يكفي من أجل تشجيع الدول الأعضاء بمختلف ظروفها الوطنية على استخدامه في إرشاد تشريعها المحلي بشأن التلمذة الصناعية ودعم الدول التي لم تسنّ تشريعاً بشأنها بعد. ولن يكون

من المفيد إدراج إشارة إلى السمة غير المنظمة في التعريف وقد يثير قضايا تكون محل جدل في المناقشة المزمع إجراؤها في الدورة ١١١ للمؤتمر. ولا ينبغي لأي إجراء يتخذ في سبيل الاعتراف بالتلمذة الصناعية غير المنظمة أن ينجم عنه زيادة في السمة غير المنظمة.

BDA (ألمانيا): لا يؤيد تغيير تعريف التلمذة الصناعية. إذ إنّ التوصية المقترحة تراعي التلمذة الصناعية غير المنظمة بصورة كافية، إذ ينطبق نطاقها على التلمذة الصناعية في كافة المنشآت وقطاعات النشاط الاقتصادي (الفقرة ١٥ من التقرير الثالث).

BusinessNZ (نيوزيلندا): يؤيد اقتراح تعديل تعريف التلمذة الصناعية بحيث يشمل الحالات التي تنفذ فيها غالبية التعلم أثناء العمل. ومشاركة مؤسسات التعلم هي تطور حديث للغاية، بالنسبة إلى معظم أشكال التلمذة الصناعية، ويمكن أن تكون الخبرة العملية المكتسبة من التعلم في الأوضاع "الفعلية" ذات قيمة تعادل أي شيء يمكن اكتسابه من التعلم خارج العمل، أو قد تزيد عنه. علاوة على ذلك، ستكون مؤسسات التعلم الأصغر حجماً غير قادرة في الغالب على مواكبة آخر التطورات في مجالات معينة من الأنشطة. وبالتالي، ستكون هناك أوضاع يستخدم فيها بعض أصحاب العمل - وحتى صغار أصحاب العمل - معدات أحدث بكثير من أية معدات توفرها مؤسسات التعلم.

CACIF (غواتيمالا): توافق على إمكانية أن يستثني التعريف المقترح المتتلمذين الذين لا يمكنهم الوصول إلى مؤسسات التعليم والتدريب المهنيين. ومع ذلك، لا ينبغي تسليط الضوء على السمة غير المنظمة في تعريف التلمذة الصناعية، بل التركيز على الانتقال إلى السمة المنظمة و/أو التلمذة الصناعية الجيدة. وعلى التوصية أن تنظر إلى التلمذة الصناعية باعتبارها معبراً إلى السمة المنظمة لا أن تعزز التلمذة الصناعية غير المنظمة.

CAP، CIP (البرتغال): لا يعارضان توسيع نطاق التعريف بحيث يشمل جميع نُظم التلمذة الصناعية.

CNI (البرازيل): يقترح الإبقاء على التعريف الحالي، إذ قد يسبب التغيير المقترح لبساً بين "التلمذة الصناعية الجيدة" و"ما قبل التلمذة الصناعية" أو أنواع أخرى من التدريب المهني.

TISK (تركيا): إنّ الصياغة الحالية لتعريف التلمذة الصناعية واسعة بما يكفي لتغطية الترتيبات في الاقتصاد غير المنظم. وبالتالي، ينبغي عدم توسيع نطاق التعريف والإبقاء على النحو الذي اعتمده المؤتمر.

العمال

ITUC؛ ACTU (أستراليا)، CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO (السويد)؛ SGB (سويسرا): ترى أنّ توفير التدريب خارج العمل كان عاملاً فارقاً بين التعريفين المبدئيين للتلمذة الصناعية والتدرب، على النحو الذي اقترحه المكتب. لكنّ المكتب يقترح حالياً حذف الإشارة إلى "التدريب خارج العمل" من تعريف التلمذة الصناعية. وكانت الفكرة السائدة بين مجموعات أصحاب العمل ومجموعات العمال والعديد من الحكومات في المناقشة الأولى أنّ التدريب خارج العمل هو عنصر أساسي. وبما أنّ هذه المسألة تتسم بالتعقيد، لا يجب تغيير التعريف في هذه المرحلة. وينبغي إتاحة الفرصة أمام الهيئات المكونة من أجل شرح وجهات نظرها واقتراح عبارات بديلة محتملة أثناء المناقشة الثانية.

ITUC: يشير إلى أنّ التلمذة الصناعية غير المنظمة هي الممارسة السائدة في مناطق واسعة من العالم حيثما تكون مؤسسات التعليم المهني غير موجودة. ورغم تباين الممارسات الوطنية، إلا أنه ينبغي للتوصية أن تضع معياراً عالياً.

ACTU (أستراليا): يشدد على أنّ حذف شرط التدريب خارج العمل قد يفضي إلى ازدهار نُظم تلمذة صناعية ذات مستوى أدنى.

BAK (النمسا): إنّ التلمذة الصناعية تشتمل، على النحو المحدد في الفقرة ١(أ)، على التدريب المنظم. ويفتقر الاقتصاد غير المنظم، حسب تعريفه، لمعايير التدريب المنظم. كما أنّ الطريقة التي يمكن بها ضمان نوعية التدريب أو اختبار المؤهلات وتوثيقها لن تكون واضحة. وجميع التدابير الرامية إلى تحسين الاعتراف بالمؤهلات المكتسبة بصورة غير منظمة لهي جديرة بالدعم. وبالرغم من ذلك، من الضروري تعريف التلمذة الصناعية باعتبارها تدريباً منظماً.

CCOO (إسبانيا)؛ SAK، STTK (فنلندا): لا تؤيد اقتراح توسيع نطاق تعريف "التلمذة الصناعية" بحيث يشمل التلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم.

LBAS (لاتفيا): يؤيد توسيع نطاق تعريف "التلمذة الصناعية" بحيث يشمل جميع نُظم التلمذة الصناعية، بما فيها التلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم، حيث إنه يتمشى مع الفقرتين ٧(ي) و١٥ من التوصية رقم ٢٠٤. لكنه يشير إلى أنه ينبغي عدم إدخال أي تعديل على التعريف في هذه المرحلة، بانتظار أن تناقشه الهيئات المكونة بصورة أوسع في المناقشة الثانية.

NZCTU (نيوزيلندا): يؤيد توسيع نطاق التعريف بحيث يشمل التلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم. بيد أنّ ذلك سيكون له انعكاسات على بقية النص، مثل الأحكام الرامية إلى إنشاء أطر تنظيمية من أجل التلمذة الصناعية، لن يكون من الممكن تنفيذها في الاقتصاد غير المنظم.

PIT-CNT (أوروغواي): تؤيد توسيع نطاق التعريف.

تعليق المكتب

أعربت الغالبية العظمى من المجيبين على الاستبيان عن رأي مفاده أنه ينبغي عدم تغيير تعريف التلمذة الصناعية. ولكن، ذكر بعضهم انفتاحهم على مناقشة التعريف في الدورة المقبلة للمؤتمر. وعليه، فإنّ المكتب لن يجري أي تعديل على النص، باستثناء بعض التعديلات الصياغية الطفيفة.

الفقرة ١(ب)

الحكومات

الأرجنتين: ترى أنّ تعريف "الجهة الوسيطة" غير واضح بما فيه الكفاية، إذ لا يسمح بتحديد ما إذا كانت الجهة الوسيطة هي شخص أم مؤسسة.

بيرو، تونس: تريان أنّ مصطلح "الجهة الوسيطة" يشوبه بعض اللبس.

تايلند: ترى أنّ دور الجهة الوسيطة قد يشمل أيضاً مطابقة المتتلمذين مع مراكز مناسبة في التلمذة الصناعية وتحديد الكفاءات اللازمة لمختلف الوظائف وتوفير خدمات الإرشاد المهني وتعزيز منصات مطابقة المتتلمذين مع أصحاب العمل المحتملين.

الولايات المتحدة: ينبغي حذف الإشارة إلى "أو المؤسسة التعليمية"، إذ إنّ المؤسسات التعليمية في بعض البلدان تؤدي دور الجهة الوسيطة.

العمال

DISK (تركيا): قد يفضي إدراج الجهات الوسيطة في التوصية إلى مشاكل كبيرة في تطبيق التلمذة الصناعية في البلدان التي لا توجد فيها جهات وسيطة.

تعليق المكتب

يلاحظ المكتب وجود درجة من عدم اليقين بشأن مفهوم "الجهة الوسيطة"؛ لكن نظراً إلى أنّ التعليقات الواردة بشأن هذه الفقرة الفرعية قليلة للغاية، لم يجرِ إدخال أي تعديل على النص.

الفقرة ١(ج)

الحكومات

كوستاريكا: ينبغي توضيح مضمون برامج ما قبل التلمذة الصناعية وشروط تنفيذها.

أصحاب العمل

CACIF (غواتيمالا): إنّ برنامج ما قبل التلمذة الصناعية يساعد على تحقيق شروط الانتقال إلى السمة المنظمة.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص حيث إنّ تلك كانت التعليقات الوحيدة الواردة بشأن هذا التعريف.

الفقرة ١(د)

في الفقرة ٢٥ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنّ بعض العمليات المعنية بالاعتراف بالتعلم السابق ينفذها موظفون ليسوا بمقيّمين، مثل المستشارين والموظفين الإداريين. وعليه، دعا إلى تقديم تعليقات حول ما إذا كان ينبغي استخدام مصطلح مختلف، مثل "مهنيون مؤهلون" عوضاً عن "مقيّمون مؤهلون".

الحكومات

الأرجنتين: ينبغي الإبقاء على مصطلح "مقيّمون مؤهلون"، إذ يضطلع المستشارون أو الموظفون الإداريون بوظائف تختلف عن وظيفة المقيّمين. ولا بد للشخص من الخضوع للتدريب كي يصبح مقيّماً، وبمجرد كونه مهنياً مؤهلاً لا يكسبه صفة المقيّم.

أستراليا، بوركينا فاسو، كوستاريكا، ألمانيا، بولندا، عُمان، سويسرا، تركيا: تؤيد الاستعاضة عن مصطلح "مقيّمون" بمصطلح "مهنيون مؤهلون".

النمسا: توافق على أنّ الإجراءات أو العمليات المتعلقة بالاعتراف بالتعلم السابق يمكن تنفيذها من قبل مستشارين أو إداريين مؤهلين. وتقترح استخدام مصطلح "موظفون مؤهلون" عوضاً عن مصطلح "مقيّمون مؤهلون".

بلجيكا: تقترح مصطلح "مقيّمون مؤهلون و/أو مهنيون مؤهلون".

كندا: لا تعارض مصطلح "مهنيون مؤهلون"، لكنها تشير إلى أنه لا يزال من غير الواضح من هو الذي يُعتبر شخصاً مؤهلاً.

الدانمرك، البرتغال، السويد، الولايات المتحدة: تقترح الاستعاضة عن مصطلح "مقيّمون مؤهلون" بمصطلح "موظفون مؤهلون".

أيرلندا: تؤيد مصطلح "مقيّمون مؤهلون" لكنها قد تقبل مصطلح "موظفون مؤهلون" في سبيل تحقيق التوافق.

ناميبيا، نيوزيلندا؛ توغو، ترينيداد وتوباغو: تعارض استبدال النص الحالي.

تايلند: تؤيد الإبقاء على مصطلح "مقيّمون مؤهلون" وتقترح إعادة صياغة تعريف "الاعتراف بالتعلم السابق" بحيث يصبح "عملية يقوم فيها مقيّمون مؤهلون بتحديد وتوثيق وتقييم وإثبات كفاءات الشخص ومعارفه وخبراته المكتسبة من التعلم الرسمي أو غير الرسمي أو غير المنظم والخبرات المهنية، استناداً إلى معايير التأهيل المعمول بها".

أوروغواي: ينبغي الاستعاضة عن عبارة "الاعتراف بالتعلم السابق" بعبارة "الاعتراف بالتعلم السابق والمهارات والتوجهات والقدرات"، بغية تجسيد أبعاد ومجالات الكفاءات المكتسبة.

أصحاب العمل

BDA (ألمانيا)، CACIF (غواتيمالا)، UPEE (بلغاريا): تفضل مصطلح "مهنيون مؤهلون".

BusinessNZ (نيوزيلندا)، TISK (تركيا): ينبغي الإبقاء على مصطلح "مقيّمون مؤهلون"، إذ إنه مصطلح ذو نطاق واسع بما فيه الكفاية.

CACIF (غواتيمالا): ينبغي حذف عبارة "غير الرسمي" وأن يرد في نهاية التعريف أنّ معايير التأهيل يحددها "كل بلد على حدة، أو تبعاً للوضع الوطني".

العمال

ITUC؛ ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): تفضل الإبقاء على مصطلح "مقيّمون مؤهلون"، إذ إنّ المقيّمين المؤهلين هم دون شك مهنيون مؤهلون، لكن العكس ليس صحيحاً بالنسبة إلى جميع المهنيين.

NZCTU (نيوزيلندا): يؤيد مصطلح "مهنيون مؤهلون".

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات وعدد من منظمات أصحاب العمل مصطلح "مهنيون مؤهلون" أو مصطلح "موظفون مؤهلون" عوضاً عن مصطلح "مقيّمون مؤهلون" في تعريف "الاعتراف بالتعلم السابق"، بيد أنّ معظم منظمات العمال يفضل مصطلح "مقيّمون مهنيون". ويشير المكتب إلى أنّ مصطلح "مهنيون" يشمل المقيّمين وغيرهم من الموظفين المشاركين في عملية الاعتراف بالتعلم السابق، وإلى أنه ينبغي لكل منهم (وليس المقيّمون فقط) أن يكون مؤهلاً لتنفيذ مهامهم بكفاءة. وفي ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب تعديل مصطلح "مقيّمون مؤهلون" إلى "مهنيون مؤهلون".

الفقرة ٢

الحكومات

أستراليا: تؤيد بوجه عام إدراج إشارة إلى الاقتصاد غير المنظم في الفقرة ٢، بشرط توضيح أنّ إرشاد التوصية المتعلقة بالتلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم ينطبق حصراً على الدول الأعضاء التي تعترف بنظم التلمذة الصناعية تلك.

النرويج، سويسرا: ينبغي ذكر المؤسسات العامة بصورة صريحة، توخياً لضمان الاتساق مع الفقرة ١٧.

سويسرا: تؤكد هذه الفقرة على أنّ التوصية تنطبق على "التلمذة الصناعية في كافة المنشآت وقطاعات النشاط الاقتصادي"، وبالتالي فهي تشمل الاقتصاد غير المنظم.

أصحاب العمل

CACIF (غواتيمالا): ينبغي أيضاً ذكر المؤسسات العامة.

العمال

PIT-CNT (أوروغواي): ترى أنه من الضروري إدراج التلمذة الصناعية المنفذة في القطاع العام.

تعليق المكتب

يرى المكتب أنّ النص الحالي في الفقرة ٢ يشمل بالفعل المؤسسات العامة والترتيبات في الاقتصاد غير المنظم، وعليه لم يجرِ أية تعديلات على النص.

الفقرة ٤

العمال

DISK (تركيا): يشير مشروع التوصية إلى "المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال"، بيد أنه ليس من الواضح ما هو المعيار المطبق عند اختيار/ تحديد تلك المنظمات التمثيلية.

تعليق المكتب

يشير المكتب إلى أنّ العبارة هي عبارة معيارية في صكوك منظمة العمل الدولية وبالتالي لم يجرِ أية تعديلات.

ثانياً - الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة

الفقرة ٥

في الفقرة ٢٧ من التقرير الثالث، اعتبر المكتب أنه من المهم الإشارة إلى العناصر المعنية برفع مستويات التلمذة الصناعية بصورة تدريجية، بما في ذلك التلمذة الصناعية المنفذة في الاقتصاد غير المنظم، ودعا إلى تقديم التعليقات بشأن إضافة عبارة "وأن تتخذ تدابير ترمي إلى دعم الارتقاء بكافة نُظم التلمذة الصناعية، بما فيها تلك المنفذة في الاقتصاد غير المنظم" في نهاية الفقرة ٥.

الحكومات

الأرجنتين: إنّ كلمة "جميع" تشمل الاقتصاد غير المنظم والتركيز عليها ينطوي، في بعض البلدان، على تسويغ الاعتراف بالسمة غير المنظمة في تسجيل العمال. وتقترح الاستعاضة عنها بعبارة "بما فيها خبرات التوظيف المهني في أماكن العمل في الاقتصاد غير المنظم".

أستراليا: تؤيد اقتراح المكتب، لكنها ترى أنه من الضروري زيادة الوضوح باعتبار أنّ بعض البلدان لا تعترف بالتلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم.

النمسا، الدانمرك، أيرلندا، نيوزيلندا، تركيا: لا توافق على الإضافة المقترحة.

بلجيكا: تقترح أن تضاف بعد عبارة "وأن تتخذ تدابير ترمي إلى دعم الارتقاء بكافة نُظم التلمذة الصناعية، بما فيها تلك المنفذة في الاقتصاد غير المنظم" عبارة "حسب مقتضى الحال، في ظل الوضع الراهن للتدريب ضمن البلد".

بوركينا فاسو، كوستاريكا، ناميبيا، عُمان، سويسرا، ترينيداد وتوباغو: توافق على الإضافة التي اقترحها المكتب.

كندا: نظراً إلى أنّ التلمذة الصناعية، بشكل عام، تتغير باستمرار بهدف تلبية احتياجات المنشآت، فهي تقترح العبارة التالية "وأن تتخذ تدابير ترمي إلى دعم التحسين المتواصل لكافة نُظم التلمذة الصناعية، بما فيها تلك المنفذة في الاقتصاد غير المنظم".

كوستاريكا: تقترح أن تدرج بعد عبارة "وأن تتخذ تدابير ترمي إلى دعم التحسين المتواصل لكافة نُظم التلمذة الصناعية، بما فيها تلك المنفذة في الاقتصاد غير المنظم" عبارة "عن طريق معايير التأهيل التي تسمح، من خلال إثبات المؤهلات، بإعادة توجيه العمل غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وتعزيز التعليم المتواصل".

فنلندا: إنّ اقتراح المكتب بحاجة إلى المزيد من التفسير وينبغي مناقشته إلى جانب الفقرتين ٢٤ و٢٧، اللتان تتناولان أيضاً مسائل الاقتصاد غير المنظم. وبشكل عام، ينبغي أن تنطبق الترتيبات والإجراءات والمتطلبات المتعلقة بالتلمذة الصناعية على جميع أشكال العمل، سواء كانت تنفذ في الاقتصاد المنظم أم الاقتصاد غير المنظم.

ألمانيا: لا توافق على اقتراح المكتب، إذ أنّ مفهوم "التلمذة الصناعية" الوارد في التوصية لا يمكن توسيع نطاقه ليشمل الاقتصاد غير المنظم، ولا يمكن ضمان التدريب المهني المزدوج عالي النوعية إلا ضمن إطار منظم.

لاتفيا: لا تؤيد العبارة الإضافية المقترحة. وفي حين أنه من الضروري تحقيق مستويات أعلى في التلمذة الصناعية، إلا أنه لم يجرِ بحث الصلات مع الاقتصاد غير المنظم بصورة كافية.

البرتغال، السويد: لا توافقان على الإضافة، إذ أنّ الهدف لا يتمثل في تحسين اكتساب المهارات في الاقتصاد غير المنظم، بل في تحقيق انتقال ناجح من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

اسبانيا: لا توافق على اقتراح المكتب، إذ أنّ الاقتصاد غير المنظم ينفذ خارج الإطار الاقتصادي والمالي والضريبي للدولة. وتقترح بديلاً عنه ما يلي: "ينبغي للدول الأعضاء أن تدمج وتعزز التلمذة الصناعية الجيدة في السياسات المعنية بالتعليم والتدريب المهني والعمالة، لا سيما من أجل تسهيل الاعتراف بالتعلم غير الرسمي و/أو غير المنظم".

أصحاب العمل

IOE: ضرورة ضمان أنّ "الارتقاء" بالتلمذة الصناعية غير المنظمة لا ينجم عنه نتائج عكسية. وينبغي ألاّ يفضي أي إجراء يتخذ بشأن الاعتراف بنظم التلمذة الصناعية غير المنظمة إلى زيادة في السمة غير المنظمة.

BusinessNZ (نيوزيلندا): يؤيد اقتراح المكتب.

DA (الدانمرك)؛ TISK (تركيا): ينبغي أن يبقى النص على النحو الذي اعتمده المؤتمر.

CACIF (غواتيمالا): لا ينبغي أن يتمثل الهدف في تحسين التلمذة الصناعية غير المنظمة، بل في دعم الانتقال إلى السمة المنظمة.

CIP (البرتغال): يوافق على الإضافة، على أن تُدرج العبارة في الفقرة ٢٧ بدلاً من الفقرة ٥.

UPEE (بلغاريا): يوافق على الاقتراح، إذ إنّ دعم التلمذة الصناعية المنفذة في الأعمال التجارية النشطة في الاقتصاد غير المنظم يمكن أن يساعد على انتقال أنشطتها إلى الاقتصاد المنظم.

العمال

ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ DGB (ألمانيا)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ NZCTU (نيوزيلندا)؛ SGB (سويسرا): توافق على الإضافة.

تعليق المكتب

في ظل الردود المتلقاة، لم يجر المكتب أي تعديل على نص الفقرة ٥ الوارد في التقرير الثالث. لكنه أضاف مصطلح "التعلم المتواصل" توخياً للاتساق مع الفقرة ٢٥(ب).

الفقرة ٦

الحكومات

أوروغواي: إنّ منظمات المجتمع المدني التي تمتلك خبرة في التدريب المتعلق بالعمل ينبغي إشراكها أيضاً في تصميم الأطر التنظيمية، شأنها شأن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، إلى جانب أمور أخرى.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أي تعديل على النص إذ لم يرد اقتراح مماثل من هيئات مكونة أخرى. إلا أنّ المكتب أجرى تعديلاً صياغياً طفيفاً باستبدال عبارة "أطراً تنظيمية" بعبارة "إطاراً تنظيمياً" لاستخدام صيغة المفرد الواردة في العنوان ووضع كلمة "أطراً" قبل كلمة "نُظماً" في الجملة الثانية.

الفقرة ٧

الحكومات

النرويج: تشير إلى أنه لا يمكن تقاسم السلطة التنظيمية مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وتقترح تغيير مصطلح "السلطات" إلى "مجالس استشارية".

تايلند: ينبغي أن تضم السلطات التنظيمية ممثلين عن مؤسسات التعليم والتدريب.

أصحاب العمل

EK (فنلندا): لا ينبغي وضع تشريع إضافي بشأن تدريب التلمذة الصناعية يفضي إلى زيادة الأعباء الإدارية، أي لا ينبغي وضع نظم إضافية موازية للجان الحالية.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص إذ لم يرد اقتراح مماثل من هيئات مكونة أخرى.

الفقرة ٩

في الفقرة ٢٩ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنّ مفهوم المهنة، على النحو المستخدم في معايير العمل الدولية، يتسم بنطاق واسع بما يكفي ليشمل جميع أشكال الحرف الماهرة، ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقاتها بشأن تغيير الإحالات إلى "الحرفة أو المهنة التي تتطلب التمتع بالمهارات" بحيث تستخدم كلمة "مهنة" فحسب.

الحكومات

الأرجنتين، أستراليا، بوركينا فاسو، ألمانيا، ناميبيا، نيوزيلندا، عُمان، باكستان، بولندا، سويسرا، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا: توافق على الاقتراح.

النمسا، البرتغال، السويد: توافق على استخدام المصطلح الأوسع نطاقاً، لكنها أشارت إلى الحاجة إلى المزيد من التوضيح والمناقشة.

أذربيجان، بلجيكا، كندا، الدانمرك، فنلندا، أيرلندا: الإبقاء على الإشارة الحالية إلى "الحرفة أو المهنة التي تتطلب التمتع بالمهارات".

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا)؛ CAP، CIP (البرتغال)، CNI (البرازيل)، UPEE (بلغاريا)، TISK (تركيا): يوافقون على الإشارة إلى "مهنة" فحسب.

DA (الدانمرك): يؤيد استبقاء الإشارة إلى "الحرفة أو المهنة التي تتطلب التمتع بالمهارات".

العمال

ACTU (أستراليا)؛ CITUB (بلغاريا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ NZCTU (نيوزيلندا)؛ SGB (سويسرا): توافق على التعديل المقترح.

CITUB (بلغاريا): الاستعاضة عن كلمة "عملية" بكلمة "قواعد" في الجملة الاستهلالية للفقرة ٩. وإضافة نقطة جديدة هي (ز): "توفير معلم مؤهل من أجل دعم المتلمذ".

تعليق المكتب

نظراً إلى تأييد منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وغالبية الحكومات لتغيير العبارة "الحرفة أو المهنة التي تتطلب التمتع بالمهارات" إلى "مهنة"، جرى تعديل النص على ذلك الأساس.

واستبدل المكتب عبارة "ممثلة" بعبارة "تشارك فيه" ليعكس دور منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في الإجراء. كما أدخل المكتب بعض التعديلات الصياغية على الجزء الثاني من الجملة توخياً لمزيد من الوضوح. وأصبحت الجملة الاستهلالية تقرأ على النحو التالي: "ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد إجراءً تشارك فيه المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال لتحديد ما إذا كانت مهنة بعينها ملائمة للتلمذة الصناعية الجيدة، مع مراعاة ما يلي:"

الفقرة ٩(هـ)

الحكومات

أوروغواي: ينبغي أيضاً مراعاة خبرات منظمات المجتمع المدني، إلى جانب خبرات منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة من المجيبين الآخرين.

الفقرة ٩(و)

الحكومات

أوروغواي: ينبغي أيضاً الإشارة إلى مجموعة الميادين المهنية المهددة بالزوال أو الاستبدال من جانب التكنولوجيا المؤتمتة و/أو التحولات في تنظيم عمليات إنتاج السلع والخدمات (نظراً إلى طبيعة المهام المتسمة بالتكرار، سواء كانت يدوية أم ذهنية).

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة.

الفقرة ١٠

في الفقرة ٥٤ من التقرير الثالث، دعا المكتب الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقاتها بشأن جدوى الإبقاء على عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" الواردة في الفقرات ١٠ و١٣ و١٨ و٢٢. وذكّر بأنّ العبارة التي وردت في الاستنتاجات المقترحة كانت "تراعي الظروف الوطنية"، وقد اعتبرها مناسبة أكثر نظراً إلى الطبيعة غير الملزمة للصك، كما أنها توفر المرونة اللازمة في الوقت نفسه.

الحكومات

الأرجنتين: تشير إلى استخدام كلمة "سياق"، إذ إنها أوسع نطاقاً من كلمة "ظروف".

أستراليا، النمسا، كندا، كوستاريكا، الدانمرك، فنلندا، ألمانيا، أيرلندا، ناميبيا، نيوزيلندا، بولندا، عُمان، السويد، اسبانيا، تركيا: تفضّل الاستعاضة عن عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" بعبارة "تراعي الظروف الوطنية".

بلجيكا، بوركينا فاسو، كوبا، مصر، الكويت، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة: تفضّل الإبقاء على عبارة " تتفق مع القوانين الوطنية" في الجملة الاستهلالية.

البرتغال: تؤيد حذف عبارة " تتفق مع القوانين الوطنية" وتقترح استعادة عبارة "تراعي الظروف (والممارسات) الوطنية" التي استخدمت في النسخة الأولى.

أصحاب العمل

IOE؛ CEC (كندا): لا يؤيدان تخفيف عبارة " تتفق مع القوانين الوطنية" نظراً إلى تباين مستويات التنمية والظروف والأولويات بين البلدان. ويحثان على الإبقاء على هذه العبارة بغية ضمان تمتع البلدان بالمرونة وتشجيع الحكومات على الاسترشاد بالتوصية.

BusinessNZ (نيوزيلندا)، CAP (البرتغال)، SAF (السويد)، TISK (تركيا): تفضل الاستعاضة عن عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" بعبارة "تراعي الظروف الوطنية".

BDA (ألمانيا)، CACIF (غواتيمالا)، MEDEF (فرنسا): تفضل الإبقاء على عبارة " تتفق مع القوانين الوطنية".

CIP (البرتغال): استخدام عبارة " تتفق مع القوانين والممارسات الوطنية". إذ يشير السياق إلى أنّ التدابير التي ينبغي للبلدان اتخاذها تتفق مع التشريع الوطني المعمول به: على سبيل المثال، الإشارة في الفقرة ١٣(ح) إلى التعويض في حالة الحوادث والأمراض المرتبطة بالعمل.

العمال

ITUC؛ ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ NZCTU (نيوزيلندا)؛ SAK، STTK (فنلندا)، SGB (سويسرا): لا داعي للإشارة إلى "الظروف الوطنية"؛ بيد أنه من الأفضل استخدام عبارة "القوانين الوطنية".

CITUB (بلغاريا): إدراج فقرة فرعية جديدة بعد الفقرة (أ): "توفير أجر أو تعويض مالي مناسب للمتتلمذ، على ألا يقل عن الحد الأدنى الوطني للأجور".

DISK (تركيا): إنّ الفقرة ١٠ تفرض التزامات واسعة النطاق على الدول الأعضاء لكنها تتيح لها حيزاً واسعاً إلى حدٍ ما، فيما يتعلق بوضع حدود للالتزامات والمعايير.

تعليق المكتب

تمشياً مع هذه الردود ومع التعليقات الأعمّ المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بالفقرة ٥٤ من التقرير الثالث، جرى تعديل الجملة الاستهلالية للفقرة ١٠ فأصبحت كالتالي: "تراعي الظروف الوطنية".

الفقرة ١٠(أ)

الحكومات

الولايات المتحدة: ينبغي الاستعاضة بعبارة "in accordance with" بعبارة "taking into account" في النص الإنكليزي.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة من دول أعضاء أخرى.

الفقرة ١٠(ب)

الحكومات

الولايات المتحدة: ينبغي تغيير العبارة "in accordance with" بعبارة "taking into account" في النص الإنكليزي، بغية توفير المرونة للدول الأعضاء عند وضع معاييرها المتعلقة ببرامج التلمذة الصناعية، سواء كانت معايير عامة أو خاصة بمهن محددة.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة. غير أنّ المكتب حذف عبارة "تدابير" قبل عبارة "السلامة والصحة المهنيتان"، إذ سبق واستخدم هذه الكلمة في الجملة الاستهلالية.

الفقرة ١٠(ج)

الحكومات

كوستاريكا: ينبغي استعراض المصطلحات الواردة في هذه الفقرة، من أجل أمور منها توضيح معنى مصطلح "المؤهلات التعليمية" وتفادي التناقضات بين مفاهيم مثل المهارات والكفاءات والمعارف المهنية. كما تنبغي الإشارة إلى إدماج الأشخاص من ذوي الإعاقة في سوق العمل.

تايلند: ينبغي تغييرها إلى "أية مؤهلات أو شهادات علمية أو تعليم سابق أو كفاءات أو خبرات مكتسبة من خلال العمل".

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة. غير أنّ المكتب أجرى تعديلاً صياغياً طفيفاً على النص الإنكليزي باستبدال عبارة "if needed" بعبارة "required".

الفقرة ١٠(د)

الحكومات

بلجيكا: الإبقاء على مصطلح "موظفون مؤهلون".

كوبا: استخدام مصطلح "مهنيون مؤهلون".

الدانمرك، أيرلندا، البرتغال، السويد، سويسرا، ترينيداد وتوباغو: تؤيد تغيير عبارة "qualified staff" إلى "qualified personnel" في النص الإنكليزي.

تونس: من الضروري بالنسبة إلى الدول الأعضاء أن توصي بعقوبات، فضلاً عن التدابير الإشرافية، تفرض على المتتلمذين الذين يخالفون هذه الأحكام، بما يتفق مع القانون الوطني.

أصحاب العمل

DA (الدانمرك): الإبقاء على مصطلح "qualified staff" في النص الإنكليزي.

TISK (تركيا): يوافق على مصطلح "qualified personnel".

العمال

ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ NZCTU (نيوزيلندا)؛ SGB (سويسرا): توافق على مصطلح "qualified personnel" في النص الإنكليزي.

تعليق المكتب

جرى الإبقاء على مصطلح "qualified personnel" في النص الإنكليزي نظراً إلى التأييد الذي حظي به. وأجرى المكتب تعديلات صياغية طفيفة على هذه الفقرة الفرعية لتقرأ كما يلي: "الإشراف المطلوب على المتتلمذين من جانب عاملين مؤهلين وطبيعة هذا الإشراف".

الفقرة ١٠(هـ)

الحكومات

تونس: هناك حاجة إلى تحقيق توازن جيد بين أداء العمل والتلمذة الصناعية، لا سيما في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بغية تعزيز التلمذة الصناعية بصورة أفضل وعدم عرقلة العمل في تلك المنشآت التي تهيمن على النسيج الاقتصادي في العديد من البلدان.

تعليق المكتب

توخياً لمزيد من الوضوح، أجرى المكتب تعديلاً صياغياً على هذه الفقرة الفرعية لتقرأ كما يلي: "التوازن الملائم بين المتتلمذين والعمال في مكان العمل، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز التلمذة الصناعية في المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر".

الفقرة ١٠(ز)

تعليق المكتب

أجرى المكتب تعديلاً صياغياً باستبدال عبارة "يجوز" بعبارة "يجب".

الفقرة ١٠(ي)

في الفقرة ٣٠ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنّ مصطلح "supportive services" الوارد في الفقرة (ي) قد استعيض عنه بمصطلح أكثر شيوعاً هو "support services" في النص الإنكليزي. وفسّر أنّ تلك الخدمات قد تشمل، تمشياً مع مناقشة اللجنة، التوجيه ورعاية الأطفال والنقل وتمويل المعدات، وأنّ مصطلح "support" نطاقه واسع في الأساس، بحيث يراعي طائفة واسعة من الظروف الوطنية.

الحكومات

النمسا، بوركينا فاسو، الدانمرك، أيرلندا، ناميبيا، البرتغال، السويد، سويسرا، ترينيداد وتوباغو: توافق على استخدام مصطلح "support services" عوضاً عن "supportive services" في النص الإنكليزي.

بلجيكا: إنّ الفرق كبير بين مصطلح "supportive services" ومصطلح "support services" بحيث يمكن استخدام كلا المصطلحين.

تايلند: ينبغي تقديم علاوات للمتلمذين ذوي الخلفيات العلمية المختلفة. على سبيل المثال، قد يتطلب المتلمذون الحاصلون على تعليم مهني نظم دعم مختلفة عما يتطلبه المتلمذون الحاصلون على تعليم عام.

أصحاب العمل

TISK (تركيا): يوافق على استخدام مصطلح "support services".

العمال

ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): توافق على الإشارة إلى "support services".

NZCTU (نيوزيلندا): يوافق على التغيير ويقترح أن تدرج الأمثلة الواردة في التقرير الثالث ("التوجيه ورعاية الأطفال والنقل وتمويل المعدات") باعتبارها أمثلة على خدمات الدعم.

تعليق المكتب

جرى الإبقاء على مصطلح "support services" في النص في ظل الردود المتلقاة.

الفقرة ١٠(ن)

الحكومات

الولايات المتحدة: تقترح إضافة عبارة "بما في ذلك أية مؤهلات مهنية معترف بها وطنياً أو قطاعياً"، بغية التأكيد على أنه ينبغي أن تكون المؤهلات التي يكتسبها المتلمذ بعد استكمال تدريبه ذات قيمة لإيجاد عمل، وبالتالي أن يعترف بها أصحاب العمل في الصناعة أو القطاع المعنيين.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص، إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة.

الفقرة ١٢

في الفقرة ٥٥ من التقرير الثالث، دعا المكتب الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقات بشأن مدى ملاءمة وجدوى احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها وتحقيقها في حكم توجيهي من صك غير ملزم، نظراً إلى أنّ عبارة "أهمية إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (١٩٩٨)، بصيغته المعدلة في عام ٢٠٢٢، بهدف تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والحماية الفعالة لجميع المتلمذين" قد سبق وأدرجت في الديباجة.

الحكومات

الأرجنتين: لا ينبغي أن تكون حقوق المتلمذين أدنى قدراً من حقوق العاملين في المجال الذي تنفذ فيه أنشطة التلمذة الصناعية.

أستراليا، الكويت، ناميبيا، عُمان، السويد، تركيا، الولايات المتحدة: نظراً إلى وجود إشارة إلى الإعلان في الديباجة، ينبغي حذف الفقرة.

النمسا، الدانمرك، أيرلندا: ينبغي للمناقشة المزمع إجراؤها في الدورة ١١١ للمؤتمر أن تنظر فيما إذا كانت الفقرة غير ضرورية.

بلجيكا، بوركينا فاسو، كوستاريكا، مصر، نيوزيلندا، سويسرا، توغو: تؤيد إدراج الفقرة.

البرتغال: قد لا يكون من المناسب الإبقاء على الإشارة إلى الإعلان. لكن، نظراً إلى أهمية الموضوع وحساسيته، ينبغي النظر في هذه المسألة بصورة أوسع أثناء المناقشة المزمع إجراؤها في الدورة ١١١ للمؤتمر.

أصحاب العمل

CAP، CIP (البرتغال)؛ CNI (البرازيل)؛ TISK (تركيا): تؤيد الإبقاء على الفقرة بصيغتها المعتمدة وبالتالي، لا تؤيد التعديلات التي يقترحها المكتب.

BusinessNZ (نيوزيلندا): يؤيد كلا النهجين.

SAF (السويد)، UPEE (بلغاريا): يؤيدان اقتراح حذف الفقرة.

العمال

ITUC؛ ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ NZCTU (نيوزيلندا)؛ SGB (سويسرا): ينبغي أن ترد قبل الفقرة ١٣، التي تحدد عناصر حماية المتتلمذين، فقرة تذكّر بأنّ تلك الضمانات تتأتى عن الالتزام باحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية وتعزيزها وتحقيقها.

ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ NZCTU (نيوزيلندا)؛ SGB (سويسرا): توافق على نقل عبارة "فيما يتصل بالتلمذة الصناعية" إلى نهاية الجملة من أجل تحسين قراءتها.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص نظراً إلى التأييد العام الذي حظي به إدراج إشارة إلى الإعلان في هذا الحكم من الصك.

الفقرة ١٣

على النحو المشار إليه في الفقرة ١٠ أعلاه، دعا المكتب إلى تقديم تعليقات بشأن استصواب الإبقاء على العبارة الوصفية "تتفق مع القوانين الوطنية" في الفقرات ١٠ و١٣ و١٨ و٢٢، مذكراً بأنّ العبارة التي اختيرت في الاستنتاجات المقترحة كانت "مع مراعاة الظروف الوطنية".

الحكومات

الأرجنتين: تشير إلى استخدام كلمة "سياق"، إذ إنها أوسع نطاقاً من كلمة "ظروف".

أستراليا، النمسا، كندا، كوستاريكا، الدانمرك، فنلندا، ألمانيا، أيرلندا، ناميبيا، نيوزيلندا، بولندا، عُمان، السويد، اسبانيا، تركيا: تؤيد اقتراح المكتب بالاستعاضة عن عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" بعبارة "مع مراعاة الظروف الوطنية".

بلجيكا، بوركينا فاسو، كوبا، مصر، الكويت، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة: تفضّل الإبقاء على عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" في الجملة الاستهلالية.

البرتغال: تؤيد حذف عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" وتقترح استعادة عبارة "مع مراعاة الظروف (والممارسات) الوطنية" التي استخدمت في النسخة الأولى.

تونس: ينبغي للدول الأعضاء أن تحرص على إدماج المتتلمذين ورعايتهم بصورة مناسبة طوال فترة التلمذة الصناعية، لا سيما من هم في أوضاع هشة ويعيشون في مناطق بعيدة عن موقع التلمذة الصناعية، مع مراعاة قدرات كل دولة عضو.

أصحاب العمل

IOE؛ CEC (كندا): لا يؤيدان تخفيف عبارة " تتفق مع القوانين الوطنية" نظراً إلى تباين مستويات التنمية والظروف والأولويات بين البلدان. ويحثان على استبقاء هذه العبارة بغية ضمان تمتع البلدان بالمرونة وتشجيع الحكومات على الاسترشاد بالتوصية.

BusinessNZ (نيوزيلندا)؛ CAP (البرتغال)؛ SAF (السويد)؛ TISK (تركيا): تفضل الاستعاضة عن عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" الواردة في الجملة الاستهلالية بعبارة "مع مراعاة الظروف الوطنية".

BDA (ألمانيا)؛ CACIF (غواتيمالا)؛ CIP (البرتغال)؛ MEDEF (فرنسا): تفضل استبقاء عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية".

CIP (البرتغال): استخدام عبارة "تتفق مع القوانين والممارسات الوطنية". ويشير السياق إلى أنّ التدابير التي ينبغي للبلدان اتخاذها تتفق مع التشريع الوطني المعمول به: على سبيل المثال، الإشارة في الفقرة ١٣(ح) إلى التعويض في حالة التعرض لحوادث وأمراض مرتبطة بالعمل.

العمال

ITUC؛ ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا)؛ NZCTU (نيوزيلندا)؛ SAK، STTK (فنلندا): لا داعي للإشارة إلى "الظروف الوطنية"؛ ومن المستحسن استخدام عبارة "القوانين الوطنية".

CITUB (بلغاريا): بغية ضمان الحقوق الأساسية للعمال، ينبغي إضافة فقرة فرعية جديدة على الفقرة ١٣، بهدف ضمان الحرية النقابية للمتلمذين والحق في الانتساب إلى نقابات العمال. كما يقترح إدراج الجملة التالية: "ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ تدابير ترمي إلى ضمان خضوع نُظم وبرامج التلمذة الصناعية للرقابة والتقييم بصورة منتظمة من جانب السلطات المختصة والمنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال".

DISK (تركيا): ينبغي أن يتمتع المتلمذون بحقوق بموجب تشريع الضمان الاجتماعي. كما ينبغي أن تذكر الفقرة الحقوق النقابية الجماعية.

تعليق المكتب

تمشياً مع هذه الردود ومع التعليقات الأعمّ المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بالفقرة ٥٤ من التقرير الثالث، جرى تعديل الجملة الاستهلالية للفقرة ١٣ فأصبحت كالتالي: "مع مراعاة الظروف الوطنية".

الفقرة ١٣(أ)

الحكومات

أذربيجان: تقترح توضيح الحد الأدنى من "أجر كافٍ أو تعويض مالي آخر" عن طريق ربطه بالحد الأدنى للأجور في كل بلد.

أصحاب العمل

CAP، CCP (البرتغال): ينبغي أن يشير النص إلى "تعويض مالي" فقط.

UCCAEP (كوستاريكا): من الضروري تصحيح هذا البند، إذ إنه يشير إلى تسديد مبالغ كافية (أجر أو تعويض مالي) لصالح المتلمذين؛ لكن بموجب قانون كوستاريكا، يتلقى الطلاب إعانة مالية شهرية لا تخولهم التمتع بأي حق من حقوق العمال، وهناك نظام متكامل للمنح الدراسية.

تعليق المكتب

لم يجر إدخال أية تعديلات على النص المتفق عليه في الدورة ١١٠ للمؤتمر، إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة.

الفقرة ١٣(ج)

في الفقرة ٣٣ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنّ استخدام مصطلح "إجازات" في الفقرة الفرعية (ج) يشير إلى الإجازات السنوية عملاً باتفاقية الإجازات مدفوعة الأجر (مراجعة)، ١٩٧٠ (رقم ١٣٢) وليس إلى الإجازات العامة أو العرفية.

الحكومات

نيوزيلندا: تسأل لماذا لا تكون استحقاقات الإجازات شاملة أيضاً للإجازات العامة التي تعترف بها الدول الأعضاء.

الولايات المتحدة: الاستعاضة عن عبارة "يحق لهم" بعبارة "أن يحصلوا على"، بغية مراعاة نطاق الترتيبات. كما تقترح إدراج إشارة محددة إلى اتفاقية الإجازات مدفوعة الأجر (مراجعة)، ١٩٧٠ (رقم ١٣٢) من أجل توضيح أنّ مصطلح "إجازة" يشير إلى الإجازات السنوية وليس إلى الإجازات العامة أو العرفية.

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا): التوضيح بأنّ التوصية تشمل الإجازات العامة وكذلك الإجازات السنوية.

العمال

NZCTU (نيوزيلندا): التوضيح بأنّ استحقاقات الإجازات تشمل الإجازات العامة التي تعترف بها الدول الأعضاء.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص تمشياً مع الردود المتلقاة.

الفقرة ١٣ (هـ)

في الفقرة ٣٣ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنه يحق للمتتلمذ إما إجازة أمومة أو إجازة أبوة، لكن ليس كلاهما معاً، وإلى أنّ العبارة قد تغيرت على هذا الأساس بحيث أصبحت كما يلي: "أن يحصلوا على إجازة أمومة أو إجازة أبوة وإجازة والدية مدفوعة الأجر".

الحكومات

الأرجنتين، بوركينا فاسو، لاتفيا: تؤيد الصياغة التي يقترحها المكتب.

النمسا: تقترح عبارة "أن يحصلوا على إجازة أمومة أو إجازة أبوة أو إجازة والدية مدفوعة الأجر".

أذربيجان: حذف الفقرة الفرعية.

الدانمرك، أيرلندا: تفضلان عبارة "أن يحصلوا على إجازة أمومة وإجازة أبوة وإجازة والدية مدفوعة الأجر".

فنلندا: إنّ مصطلح "مدفوعة الأجر" يشمل الأجر على شكل رواتب ومنافع على حدٍ سواء.

أيرلندا، البرتغال، السويد: إنّ النص الذي اقترحه المكتب يمكن تفسيره على أنه، كمعنى بديل، حماية الحق في الحصول على إجازة أمومة أو الحق في الحصول على إجازة أبوة. وينبغي توضيح أنّ الهدف من هذه الفقرة الفرعية هو تعزيز الحقين معاً بالتساوي.

ناميبيا: توافق على استخدام عبارة "إجازة أمومة أو إجازة أبوة" وتقترح تغيير مصطلح "إجازة والدية" إلى "إجازة لأسباب عائلية".

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا): يؤيد النص المقترح.

EK (فنلندا): إنّ مصطلح "مدفوعة الأجر" بحاجة إلى توضيح. هل يعني راتب أم إعانة مالية؟

العمال

ITUC؛ ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): توافق على التغيير المقترح.

NZCTU (نيوزيلندا): يؤيد استخدام المصطلح المحايد من ناحية الجنس "إجازة والدية" فقط، ويقترح حذف الإشارة إلى إجازة الأمومة وإجازة الأبوة.

تعليق المكتب

يودّ المكتب توضيح أنّ المتتلمذ سيكون له الحق إما في إجازة أمومة مدفوعة الأجر أو في إجازة أبوة مدفوعة الأجر وفي إجازة والدية مدفوعة الأجر. ولم يجرِ إدخال أية تعديلات على الصياغة الحالية نظراً إلى التأييد العام الذي حظيت به.

الفقرة ١٣(ط)

أصحاب العمل

CAT (المكسيك): ينبغي توضيح ما إذا كانت آليات تسوية النزاعات ومعالجة الشكاوى هي داخلية أم تضطلع بها السلطات المعنية بالعمل.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص، إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة.

الفقرة ١٤

الحكومات

المكسيك: ينبغي الإشارة إلى هيئات أخرى قد توفر التلمذة الصناعية، بخلاف المؤسسات والمنشآت المعنية بالتعليم والتدريب، مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات العامة والمنظمات فوق الوطنية.

أصحاب العمل

CACIF (غواتيمالا): ضرورة إضافة النص على الشروط في التشريع و/أو اللوائح التنظيمية.

CAT (المكسيك): بالنسبة إلى مؤسسات التعليم والتدريب التي توفر التدريب خارج العمل، ينبغي تحديد ما إذا كان من اللازم توفير تعويض إضافي عن التدريب خارج ساعات العمل النظامية.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص، إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة.

ثالثاً - اتفاق التلمذة الصناعية

الفقرة ١٧

في الفقرة ٣٥ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنه غيّر مصطلح "سلطة عامة" إلى "مؤسسة عامة" من أجل مراعاة التلمذة الصناعية المنفذة في الهيئات العامة مثل الدوائر الحكومية.

الحكومات

الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، كوستاريكا، الدانمرك، فنلندا، ناميبيا، نيوزيلندا، عُمان، باكستان، البرتغال، السويد، سويسرا، الولايات المتحدة: تؤيد الفقرة، بما في ذلك الاستعاضة عن مصطلح "سلطة عامة" بمصطلح "مؤسسة عامة" حيث إنه مصطلح أعمّ.

بوركينا فاسو: تفضّل مصطلح "هيئة عامة" على مصطلح "مؤسسة عامة".

أيرلندا: من الممكن تحقيق وضوح تام إذا ذكر النص مصطلح "سلطة أو مؤسسة عامة".

نيوزيلندا: تفضّل مصطلح "سلطة عامة".

المكسيك: ترى أنّ الشرط المتمثل في أن يكون المتتلمذون "خاضعين لاتفاق مكتوب يُبرم بين المتتلمذ والمنشأة أو السلطة العامة" قد يحد من الإجراءات التي تتخذها الحكومات من أجل سنّ القواعد والإشراف على تطبيقها.

توغو: من الضروري إدراج مصطلح "الحرفي" في عقد التلمذة الصناعية، بغية الاعتراف بأنّ "عقد التلمذة الصناعية يُبرم بين متتلمذ وحرفي أو منشأة أو مؤسسة عامة ...". ففي توغو وفي معظم البلدان الأفريقية، تنفَّذ التلمذة الصناعية بصورة عامة لدى حرفي ماهر أو صاحب عمل تجاري.

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا)؛ CACIF (غواتيمالا)؛ CAP (البرتغال)؛ TISK (تركيا): تؤيد النص الحالي، بما في ذلك تغيير المصطلح إلى "مؤسسة عامة".

CAP (البرتغال): يقترح إضافة عبارة "أو كيان ذي طبيعة خاصة" بعد كلمة "منشأة"، إذ إنّ مفهوم "المنشأة" لا يشمل جميع المنظمات الخاصة، مثل الجمعيات التي توفر التدريب المهني.

العمال

ITUC: يفضّل عبارة "سلطة أو مؤسسة عامة".

ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): من الممكن تحقيق وضوح كامل في حال أشار النص إلى "سلطة أو مؤسسة عامة".

تعليق المكتب

تقرر الإبقاء على مصطلح "مؤسسة عامة" نظراً إلى التأييد العام الذي حظي به. وحيث إنّ بعض الردود تقترح استخدام عبارة "سلطة أو مؤسسة عامة"، يشير المكتب إلى أنّ مصطلح "مؤسسة عامة" سيكون أكثر ملاءمة من مصطلح "سلطة عامة" في هذا السياق، إذ إنّ الاتفاق يبرمه المزود الذي يقوم بتدريب المتتلمذ.

الفقرة ١٨

الحكومات

البرتغال: تحدد هذه الفقرة البنود التي ينبغي إدراجها في عقد التلمذة الصناعية. وبعض هذه البنود يعالج مسائل تنظمها عادة القوانين الوطنية، وهي ملزمة بطبيعتها (على سبيل المثال، مسائل تتعلق بتوفير السلامة والحماية الاجتماعية للمتتلمذين وحماية ظروف عملهم) وتقدم للمتتلمذين مستوى أعلى من الضمانات مما يقدمه عقد التلمذة الصناعية. وعليه، ومع مراعاة ما يذكره المكتب ذاته عن صياغة صكوك منظمة العمل الدولية، نرى أنه ينبغي في هذه الحالة بالذات إدراج إشارة إلى القوانين الوطنية.

تايلند: تقترح إضافة فقرة فرعية، هي ١٨(و)، يكون نصها كالتالي: "يتضمن بنوداً بشأن الحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية، كي يتلقى المتتلمذون قدراً مناسباً من الاعتبار أو المنافع لقاء إبداعاتهم أثناء فترة التلمذة الصناعية".

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص، إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة.

الفقرة ١٨(ب)

على النحو المشار إليه في الفقرة ١٠ أعلاه، دعا المكتب الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقاتها بشأن استصواب الإبقاء على عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" في الفقرات ١٠ و١٣ و١٨ و٢٢.

وأشار المكتب في الفقرة ٣٦ من التقرير الثالث إلى أنّ مصطلح "work hours" قد تغير إلى "hours of work" في النص الإنكليزي.

الحكومات

الأرجنتين: تشير إلى استخدام كلمة "سياق"، إذ إنها أوسع نطاقاً من كلمة "ظروف".

أستراليا، كندا، كوستاريكا، فنلندا، ناميبيا، نيوزيلندا، بولندا، عُمان، اسبانيا، تركيا: تؤيد اقتراح المكتب بالاستعاضة عن عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" بعبارة "مع مراعاة الظروف الوطنية".

بلجيكا، بوركينا فاسو، كوبا، مصر، الكويت، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة: تفضّل الإبقاء على عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية".

الدانمرك: تؤيد الاستعاضة عن عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" بعبارة "مع مراعاة الظروف الوطنية" في الفقرات ١٠ و١٣ و٢٢، ولكنها تفضّل الإبقاء على عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" في الفقرة ١٨(ب).

ألمانيا: إنّ الحقوق التي يكفلها القانون، على غرار الإجازات العامة وفترات الراحة المسموح بها قانوناً وفترات الاستراحة والسلامة والصحة المهنيتين والضمان الاجتماعي وآليات تسوية النزاعات وغيرها، تطبق بصورة تلقائية ولا يمكن تعديلها حسب رغبة الموظف. وبغية تحقيق الوضوح من الناحية القانونية، ينبغي عدم إدراج هذه الجوانب باعتبارها عناصر في اتفاق التلمذة الصناعية، إذ لا يمكن الاتفاق على الضمانات القانونية أو التفاوض عليها بين الأطراف. ومن شأن ذكرها من ناحية إعلانية أن يجعل نص العقد مثيراً للإرباك وقد يجعله منقوصاً في حال خيم عليه الشك. وعليه، ينبغي استخدام عبارة "ما لم ينص القانون على خلاف ذلك" في هذه الفقرة الفرعية، على النحو الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي في المناقشة الأولى، عوضاً عن عبارة "مع مراعاة الظروف الوطنية".

البرتغال: ترى أنه ينبغي في حالة الفقرة ١٨(ب) تحديداً الإبقاء على الإشارة إلى القوانين الوطنية، إذ تحدد هذه الفقرة البنود التي ينبغي إدراجها في اتفاق التلمذة الصناعية - ويعالج بعضها مسائل تنظمها عادة القوانين الوطنية.

السويد: ترى بوجه عام أنّ عبارة "تتمشى مع القوانين والممارسات الوطنية" غير مناسبة لتوصية غير ملزمة؛ لكن من شأن إدراج تلك العبارة في هذه الفقرة أن يضمن مستوى أعلى من الحماية لصالح المتلمذ.

النمسا، بلجيكا، الدانمرك، أيرلندا، ناميبيا، عُمان، البرتغال: تؤيد إدراج مصطلح "hours of work" عوضاً عن مصطلح "work hours" في النص الإنكليزي.

أصحاب العمل

IOE؛ CEC (كندا): لا يؤيدان تخفيف عبارة " تتفق مع القوانين الوطنية" نظراً إلى تباين مستويات التنمية والظروف والأولويات بين البلدان. ويحثان على الإبقاء على هذه العبارة بغية ضمان تمتع البلدان بالمرونة وتشجيع الحكومات على الاسترشاد بالتوصية.

BusinessNZ (نيوزيلندا)؛ CAP (البرتغال)؛ SAF (السويد)؛ TISK (تركيا): تؤيد إدراج عبارة "مع مراعاة الظروف الوطنية".

BDA (ألمانيا)؛ CACIF (غواتيمالا)؛ CIP (البرتغال)؛ MEDEF (فرنسا): تفضل الإبقاء على عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية".

CIP (البرتغال): استخدام عبارة "تتفق مع القوانين والممارسات الوطنية".

CAP، CCP (البرتغال): ينبغي أن يشير النص فقط إلى "تعويض مالي".

TISK (تركيا): يؤيد التغيير من مصطلح "work hours" إلى مصطلح "hours of work" في النص الإنكليزي.

العمال

ITUC؛ ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ NZCTU (نيوزيلندا)؛ SAK، STTK (فنلندا)؛ SGB (سويسرا): تفضل استخدام عبارة "مع مراعاة الظروف الوطنية" عوضاً عن عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية".

ITUC؛ ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): تؤيد التغيير من مصطلح "work hours" إلى مصطلح "hours of work" في النص الإنكليزي.

تعليق المكتب

تمشياً مع هذه الردود ومع التعليقات الأعمّ المشار إليها أعلاه بشأن الفقرة ٥٤ من التقرير الثالث، لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص، باستثناء إضافة عبارة "واللوائح" بعد عبارة "تتمشى مع القوانين" وفقاً للممارسة الصياغية المتبعة.

رابعاً - المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة

الفقرة ٢٠ [٢٢ في النسخة الجديدة]

الحكومات

أستراليا: ينبغي تعديل الفقرة بحيث تصبح "ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير فعالة لمنع جميع أشكال التمييز والعنف والتحرش ضد المتلمذين والقضاء عليها وتوفير سبل لإنصافهم"، بغية جعل العبارة تتسق مع اتفاقية العنف والتحرش، ٢٠١٩ (رقم ١٩٠)، والتشديد على أنه يمكن أن يتخذ التمييز والعنف والتحرش أشكالاً متعددة وأنه ينبغي للدول الأعضاء إتاحة فرص من أجل رد الاعتبار.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص، إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة. وجرى نقل هذه الفقرة لتصبح الفقرة ٢٢ في التوصية المقترحة، بحيث تأتي الأحكام العامة المتعلقة بالمساواة والتنوع قبل الأحكام الخاصة بهذا الشأن.

الفقرة ٢١

في الفقرة ٣٩ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنه غيّر الحرف "و" الوارد قبل عبارة "في الوصول إلى التلمذة الصناعية" إلى كلمة "بما في ذلك"، بغية التشديد على أنّ الهدف من تحقيق المساواة والتوازن بين الجنسين ينبغي أن ينطبق على كافة جوانب التلمذة الصناعية، وأنّ الوصول إلى التلمذة الصناعية ما هو إلاّ واحد من تلك الجوانب.

الحكومات

الأرجنتين، بلجيكا، ناميبيا، نيوزيلندا، عُمان، السويد، الولايات المتحدة: توافق على النص الذي يقترحه المكتب "بما في ذلك في الوصول إليها".

النمسا، الدانمرك، ألمانيا، أيرلندا، البرتغال: تفضّل النص الأصلي "وفي الوصول إلى التلمذة الصناعية". بالإضافة إلى ذلك، تشير حكومة ألمانيا إلى أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير ترمي إلى توطيد إرشاد مهني يراعي المساواة بين الجنسين ويكون خالياً من القوالب النمطية.

كوستاريكا: مراجعة الصياغة كي تجسد أفكار المساواة والإنصاف بين الجنسين المنبثقة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

الولايات المتحدة: إضافة أمثلة تضم ما يلي: ضمان استراتيجيات توظيف مناسبة؛ المستوى نفسه من الوظائف الجيدة والعدد نفسه من ساعات العمل؛ الحصول على خدمات دعم مناسبة من أجل تحسين الاحتفاظ باليد العاملة (على غرار رعاية الأطفال والنقل وتمويل التجهيزات/ المعدات والمساعدة في رسوم التعليم وغيرها)".

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا)، TISK (تركيا): يوافقان على النص الذي يقترحه المكتب.

العمال

ITUC؛ ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ NZCTU (نيوزيلندا)؛ SGB (سويسرا): توافق على النص الذي يقترحه المكتب.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات أخرى في ظل الردود المتلقاة.

الفقرة ٢٢ [٢٠ في النسخة الجديدة]

على النحو المشار إليه في الفقرة ١٠ أعلاه، دعا المكتب الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقاتها بشأن استصواب الإبقاء على عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" في الفقرات ١٠ و١٣ و١٨ و٢٢.

الحكومات

الأرجنتين: تشير إلى استخدام عبارة "السياق الوطني" بدلاً عنها.

أستراليا، النمسا، كندا، كوستاريكا، الدانمرك، ألمانيا، ناميبيا، نيوزيلندا، بولندا، عُمان، اسبانيا، السويد، تركيا: تؤيد مقترح الاستعاضة عن عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" بعبارة "مع مراعاة الظروف الوطنية".

بلجيكا، بوركينا فاسو، كوبا، مصر، الكويت، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة: تفضل الإبقاء على عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية".

البرتغال: تؤيد حذف عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية" ولكنها تقترح استعادة عبارة "مع مراعاة الظروف (والممارسات) الوطنية" التي استخدمت في النسخة الأولى.

الولايات المتحدة: إضافة عبارة "والأشخاص والسكان الممثلين تمثيلاً ناقصاً في التلمذة الصناعية أو في القوى العاملة بوجه عام".

أصحاب العمل

IOE؛ CEC (كندا): لا يؤيدان تخفيف عبارة " تتفق مع القوانين الوطنية" نظراً إلى تباين مستويات التنمية والظروف والأولويات بين البلدان. ويحثان على الإبقاء على هذه الصياغة بغية ضمان تمتع البلدان بالمرونة وتشجيع الحكومات على الاسترشاد بالتوصية.

BDA (ألمانيا)؛ CACIF (غواتيمالا)؛ MEDEF (فرنسا): تفضل الإبقاء على عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية".

BusinessNZ (نيوزيلندا)؛ CAP (البرتغال)؛ SAF (السويد)؛ TISK (تركيا): تؤيد إدراج عبارة "مع مراعاة الظروف الوطنية".

العمال

ITUC؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ NZCTU (نيوزيلندا)؛ SAK، STTK (فنلندا)؛ SGB (سويسرا): تفضل استخدام عبارة "مع مراعاة الظروف الوطنية" عوضاً عن عبارة "تتفق مع القوانين الوطنية".

PIT-CNT (أوروغواي): تولي أهمية كبيرة لتعزيز حصول الأشخاص الذين هم في أوضاع استضعاف أو ينتمون إلى الفئات المحرومة، على التلمذة الصناعية الجيدة.

تعليق المكتب

تمشياً مع هذه الردود، ومع التعليقات الأعمّ المشار إليها أعلاه بشأن الفقرة ٥٤ من التقرير الثالث، جرى تعديل الجملة الاستهلالية للفقرة ٢٢ فأصبحت كالتالي: "مع مراعاة الظروف الوطنية" عوضاً عن "تتفق مع القوانين الوطنية". كم نقل المكتب هذه الفقرة لتصبح الفقرة ٢٠ في التوصية المقترحة، بحيث تأتي الأحكام العامة المتعلقة بالمساواة والتنوع قبل الأحكام الخاصة بهذا الشأن.

الفقرة ٢٣

في الفقرة ٤١ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنه أجرى تعديلاً صياغياً فاستبدل عبارة "الذين يرغبون في" بعبارة "الذين يسعون إلى".

الحكومات

النمسا، بلجيكا، الدانمرك، أيرلندا، ناميبيا، نيوزيلندا، عُمان، البرتغال، السويد، الولايات المتحدة: تؤيد التعديل الصياغي الذي أجراه المكتب.

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا)، TISK (تركيا): يؤيدان التعديل الصياغي.

العمال

ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ NZCTU (نيوزيلندا)؛ SGB (سويسرا): تؤيد التعديل الصياغي.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات أخرى على النص، في ظل الردود المتلقاة.

الفقرة ٢٤

أصحاب العمل

IOE؛ CEC (كندا)، KCCI (الكويت)، MEDEF (فرنسا): تقترح حذف الإشارة إلى "عمل غير آمن".

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص، إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة من جانب الحكومات أو منظمات العمال.

خامساً - تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة

العنوان والهيكلية

في الفقرة ٤٣ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنه قام بتجزئة القسم خامساً من الاستنتاجات إلى قسمين هما: خامساً - تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة وسادساً - التعاون الدولي والإقليمي والوطني من أجل التلمذة الصناعية الجيدة، بغية تحسين هيكلية التوصية المقترحة.

الحكومات

النمسا، بلجيكا، بوركينا فاسو، أيرلندا، ناميبيا، نيوزيلندا، عُمان، باكستان، البرتغال، تركيا، الولايات المتحدة: توافق على تجزئة القسم خامساً إلى قسمين منفصلين.

الدانمرك: لا تؤيد التجزئة إلى قسمين.

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا)، TISK (تركيا): يؤيدان إنشاء قسمين منفصلين بشأن التعزيز والتعاون.

DA (الدانمرك): لا يؤيد التجزئة إلى قسمين ويفضّل الرجوع إلى قسم واحد بعنوان "تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة".

العمال

NZCTU (نيوزيلندا): يوافق على اقتراح المكتب.

تعليق المكتب

في ظل الردود المتلقاة، تقرَّر الحفاظ على القسمين خامساً وسادساً بشأن التعزيز والتعاون.

الفقرة ٢٥

في الفقرة ٤٤ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى استبدال عبارة "الشركاء الاجتماعيين" في الجملة الاستهلالية للفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٢٥ بعبارة "المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال"، تمشياً مع الممارسة الصياغية المرعية في منظمة العمل الدولية.

الحكومات

الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، الدانمرك، أيرلندا، ناميبيا، البرتغال: توافق على النص المقترح.

تايلند: ينبغي أن تضم الفقرة التشاور مع ممثلي المؤسسات التعليمية ومؤسسات التدريب.

تونس: ينبغي إعادة تصنيف المقترحات حسب المواضيع، مثل الاستراتيجية والآليات ونماذج التمويل ومسارات التدريب ونوعية التلمذة الصناعية وما إلى ذلك.

أصحاب العمل

BDA (ألمانيا): يفضّل مصطلح "الشركاء الاجتماعيون".

BusinessNZ (نيوزيلندا)، TISK (تركيا): يؤيدان النص المقترح.

العمال

CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): تؤيد النص المقترح.

DGB (ألمانيا): يرفض اقتراح الاستعاضة عن عبارة "الشركاء الاجتماعيون" بعبارة "المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال".

تعليق المكتب

تقرر الإبقاء على الصياغة المعدلة، تمشياً مع الردود المتلقاة.

الفقرة ٢٥(ب)

الحكومات

كوستاريكا: ينبغي مراجعة الجملة بغية توضيح الإشارة إلى مفاهيم مثل "التعلم المتواصل".

تعليق المكتب

لم يُدرج الاقتراح في النص، إذ لم ترد تعليقات أخرى مشابهة. غير أنّ المكتب أضاف مصطلح "التدريب المهني" توخياً للاتساق مع الفقرة ٥.

الفقرة ٢٥(د)

الحكومات

النمسا، الدانمرك: يؤيدان الاستعاضة عن عبارة "الشركاء الاجتماعيون" بعبارة "المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال".

أيرلندا: تؤيد النص المقترح.

أصحاب العمل

BDA (ألمانيا): يفضّل مصطلح "الشركاء الاجتماعيون".

العمال

ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): توافق على التغيير.

تعليق المكتب

جرى الإبقاء على الصياغة المعدّلة، تمشياً مع الردود المتلقاة ونظراً إلى أنّ ذاك هو المصطلح المستخدم في صكوك منظمة العمل الدولية.

الفقرة ٢٥(هـ)

الحكومات

تونس: توسيع نطاق الإشارة إلى "نماذج تمويل فعالة ومستدامة" كي تضم "ووضع تقنيات من أجل تقييم أثر أداة تمويل التلمذة الصناعية".

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص، إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة.

الفقرة ٢٥(و)

الحكومات

أستراليا: تقترح تعديل النص بحيث يصبح كالتالي: "توفير حوافز محددة الأهداف وخدمات دعم من أجل تعزيز توظيف المتتلمذين والاحتفاظ بهم في مهن أشارت التقييمات إلى أنها بحاجة ماسة إلى عمال ماهرين أو تواجه نقصاً فيهم، بغية دعم المتتلمذين الذين يحتمل ألاّ يكملوا تدريبهم".

أصحاب العمل

BIA (بلغاريا): من الضروري تنفيذ سياسات إعلامية وإرشادية في مجال التلمذة الصناعية، موجهة نحو الأشخاص الذين بلغوا سن السادسة عشر من العمر وانقطعوا عن التعليم الرسمي.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص، إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة.

الفقرة ٢٥(ح)

في الفقرة ٤٥ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنه استعاض عن عبارة "تشجيع الجهات الوسيطة للمشاركة" بعبارة "تسهيل مشاركة الجهات الوسيطة"، بغية معالجة الشواغل التي أعرب عنها بعض الأعضاء في اللجنة بشأن دور الجهات الوسيطة. بالإضافة إلى ذلك، جرى تغيير عبارة "متى أمكن ذلك" إلى عبارة "حسب مقتضى الحال" توخياً للاتساق.

الحكومات

النمسا: تفضّل الصياغة الأصلية "تشجيع الجهات الوسيطة للمشاركة"، إذ إنّ مصطلح "تسهيل" يتسم بنطاق أوسع من كلمة "تشجيع".

الدانمرك، أيرلندا، البرتغال: تعارض إدراج مصطلح "تسهيل" وتفضل مصطلح "تشجيع".

السويد، تركيا: تؤيدان إدراج مصطلح "تسهيل".

النمسا، الدانمرك، أيرلندا، البرتغال، تركيا: تؤيد إدراج عبارة "حسب مقتضى الحال".

أصحاب العمل

CACIF (غواتيمالا)، TISK (تركيا): يؤيدان النص الحالي.

العمال

ITUC؛ ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): تقترح الاستعاضة عن مصطلح "تشجيع" بمصطلح "السماح"، عوضاً عن "تسهيل". وتوافق على تغيير عبارة "متى أمكن ذلك" إلى عبارة "حسب مقتضى الحال".

LBAS (لاتفيا): ينبغي الاستعاضة عن كلمة "تشجيع" بكلمة "السماح" عوضاً عن "تسهيل".

تعليق المكتب

نظراً إلى عدم كفاية التأييد الذي حظيت به الاستعاضة عن مصطلح "تشجيع" بمصطلح "تسهيل"، فقد جرت إعادة الكلمة المتفق عليها في الدورة ١١٠ للمؤتمر. ولكن، نظراً إلى التأييد العام لاستخدام عبارة "حسب مقتضى الحال" عوضاً عن عبارة "متى أمكن ذلك" فقد تقرر الإبقاء عليها.

الفقرة ٢٥(ط)

تعليق المكتب

استبدل المكتب عبارة "تعزيز" بعبارة "تسليط الضوء على"، بما أنّ العبارة الأولى مستخدمة في الجملة الاستهلالية.

الفقرة ٢٥(ك)

في الفقرة ٤٦ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنه أضاف كلمة "the" بين الكلمتين "increasing" و"participation" في النص الإنكليزي.

الحكومات

البرتغال: توافق على النص.

تونس: تقترح تعديل النص بحيث يصبح كالتالي: "إنشاء برامج ما قبل التلمذة الصناعية المستندة إلى الاحتياجات، باستخدام مصطلح موحد بين الدول الأعضاء يصف مفهوم ما قبل التلمذة الصناعية، مع تركيز على زيادة مشاركة المجموعات المحرومة".

أصحاب العمل

TISK (تركيا): تؤيد النص.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال التعديل المقترح على النص، إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة. غير أنّ المكتب أضاف عبارة "الأشخاص المنتمين إلى" قبل عبارة "المجموعات المحرومة" تمشياً مع الصياغة المعتمدة.

الفقرة ٢٥(ل)

الحكومات

تونس: تقترح إضافة جملة "بطرق منها إرساء روابط بين مختلف مستويات التدريب المهني".

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال التعديل المقترح على النص، إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة. غير أنّ المكتب أضاف عبارة "المهني" بعد عبارة "التدريب" توخياً لمزيد من الوضوح.

الفقرة ٢٦

الحكومات

كوستاريكا: ينبغي مراجعة الصياغة بغية توضيح الإشارة إلى مفاهيم مثل "تجديد المهارات".

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال التعديل المقترح على النص، إذ لم ترد تعليقات أخرى مشابهة. غير أنّ المكتب وضع عبارة "تجديدها" قبل عبارة "الارتقاء بها" تمشياً مع الفقرة الاستهلالية الثالثة.

الفقرة ٢٧

في الفقرة ٥٠ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنّ الاستنتاجات المعتمدة أثناء المناقشة الأولى لم تقترح أية تدابير محددة ترمي إلى الاعتراف بكفاءات المتلمذين في الاقتصاد غير المنظم، ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقات بشأن إدراج تدابير مثل الاعتراف بالتعلم السابق وتوفير دورات تدريبية انتقالية. وفي الفقرة ٥١، دعا أيضاً الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقات بشأن إضافة فقرة فرعية جديدة هي: "دعم الارتقاء بالتلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم كي يتسنى لها التحول إلى تلمذة صناعية جيدة".

الحكومات

الأرجنتين: أشارت إلى ضرورة وضع نظام للاعتراف بالتعلم السابق المكتسب في الاقتصاد غير المنظم في تعليقاتها على الفقرة ١. وهي علامة على الدعم المقدم للعمال الذين قاموا بتنمية مهاراتهم في الاقتصاد غير المنظم من أجل الوصول إلى التلمذة الصناعية الجيدة. وتوافق على التغيير المقترح بالاستعاضة عن مصطلح "الشركاء الاجتماعيون" بمصطلح "المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال".

أستراليا: تؤيد اقتراح المكتب لكنها ترى أنّ هناك حاجة إلى المزيد من التوضيح بغية التطرق إلى الواقع المتمثل في أنّ بعض الدول أو الأقاليم لا تعترف بالتلمذة الصناعية المنفذة في الاقتصاد غير المنظم.

النمسا: تؤيد اقتراح المكتب بإدراج إشارة إلى الاعتراف بالتعلم السابق وتوفير دورات تدريبية انتقالية، لكنها لا تؤيد إدراج الفقرة "دعم الارتقاء بالتلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم كي يتسنى لها التحول إلى تلمذة صناعية جيدة".

بلجيكا: إضافة جملة "تعزيز تحسين التلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم متى أمكن ذلك في ظل الوضع الراهن للتدريب في البلد، كي يتسنى لها تحقيق شروط التلمذة الصناعية الجيدة".

بوركينا فاسو: من الأساسي الاعتراف بالتعلم السابق وتوفير دورات تدريبية انتقالية. وتقترح إضافة النص التالي عوضاً عن النص الذي اقترحه المكتب: "تعزيز تحسين التلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم كي يتسنى لها تحقيق شروط التلمذة الصناعية الجيدة".

كوستاريكا: توصي بإدراج الصياغة التالية: "تحسين قابلية استخدام الأشخاص الحاصلين على شهادة بالكفاءات المكتسبة في نظم التعليم غير الرسمي والمعارف السابقة المكتسبة في الاقتصاد غير المنظم، بهدف تشجيع دخولهم أو انتقالهم إلى الاقتصاد المنظم وبالتالي تعزيز التعليم المتواصل وإتاحة فرص التحسين في العمالة". وتوافق على إدراج الفقرة الفرعية المقترحة.

الدانمرك، ناميبيا، بولندا، الولايات المتحدة: تؤيد الاقتراح بإدراج تدابير على غرار الاعتراف بالتعلم السابق وتوفير دورات تدريبية انتقالية.

الدانمرك، أيرلندا: لا تؤيدان إضافة الفقرة الفرعية الجديدة.

فنلندا: إنّ اقتراح المكتب بإدراج فقرة فرعية جديدة بشأن الارتقاء بالتلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم بحاجة إلى معلومات ومناقشات إضافية في الدورة ١١١ للمؤتمر. ومن شأن الترتيبات والإجراءات والشروط المتعلقة بالتلمذة الصناعية أن تطبق على جميع أشكال العمل، سواء كانت تُمارس في الاقتصاد المنظم أم الاقتصاد غير المنظم.

ألمانيا: لا تعارض اقتراح المكتب بذكر الاعتراف بالتعلم السابق وتوفير دورات تدريبية انتقالية من أجل تسهيل الانتقال من "الاقتصاد غير المنظم". لكنها ترى أنّ الإسهاب في تفصيل إجراء الاعتراف/ الاعتماد لا ينبغي أن يكون أحد مواضيع توصية بشأن التدريب المهني (المنظم). وهي لا تؤيد اقتراح المكتب بإضافة جملة "دعم الارتقاء بالتلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم". وجرى تعريف مفهوم "التلمذة الصناعية" في الفقرة ١(أ) ولا يمكن استخدامه في سياق لا تتحقق فيه الشروط المحددة (أي في الاقتصاد غير المنظم). علاوة على ذلك، لا يزال فحوى كلمة "الارتقاء" غير محدد.

أيرلندا: تؤيد اقتراح إدراج عبارة "الاعتراف بالتعلم السابق وتوفير دورات تدريبية انتقالية" باعتبار ذلك هدفاً إضافياً، وتشير في الوقت نفسه إلى أنّ الاعتراف بالكفاءات المكتسبة في الاقتصاد غير المنظم قد يكون صعباً. كما تقترح إضافة فقرة فرعية إضافية هي: "(د) تشجيع الاعتراف بالمعارف والمهارات السابقة المكتسبة بطرق غير رسمية أو غير منظمة".

الكويت: إضافة الفقرة الفرعية التالية: "(د) وضع آلية منظمة من أجل تقييم الخبرات السابقة المكتسبة في الاقتصاد غير المنظم والاعتراف بها على أنها خبرات ومهارات مكتسبة".

لاتفيا: لا تعارض الاقتراح بإدراج الاعتراف بالتعلم السابق وتوفير دورات تدريبية انتقالية باعتبار ذلك هدفاً إضافياً. بيد أنّ الاعتراف بالكفاءات السابقة المكتسبة في الاقتصاد غير المنظم يمكن أن يكون صعباً ويتطلب المزيد من التحديد. ولا تزال طريقة الارتقاء بالتمرن/ الخبرة العملية في الاقتصاد غير المنظم تفتقر إلى الوضوح.

ناميبيا: تؤيد الاقتراح بإدراج تدابير مثل الاعتراف بالتعلم السابق ووضع برامج انتقالية وبرامج ما قبل التلمذة الصناعية، من أجل دعم عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

نيوزيلندا: إنّ الاعتراف بالخبرة السابقة المكتسبة أثناء العمل قد يكون مناسباً لتقييم كفاءات العمال المقبلين على الاقتصاد المنظم، لكنها تتساءل عن جدوى التدابير الرامية إلى الاعتراف الرسمي بكفاءات محددة اكتسبها العاملون في الاقتصاد غير المنظم، نظراً إلى أنّ الاقتصاد غير المنظم بطبيعته لا يخضع للوائح أو أطر محددة تتعلق بالمؤهلات. وقد سبق التطرق لهذه النقطة في الفقرة ٢٨(ب).

عُمان: إضافة فقرة فرعية جديدة: "تشجيع الوصول إلى التلمذة الصناعية الجيدة عن طريق الاعتراف بالتعلم السابق وتوفير دورات تدريبية انتقالية، حسب مقتضى الحال". وقد لا يكون من الضروري إدراج الفقرة الفرعية الجديدة التي يقترحها المكتب، إذ سبق أن أدرجت مكوناتها في الفقرات الفرعية من الفقرة ٢٧.

البرتغال: إنّ الاعتراف بالتعلم السابق (المعارف والمهارات) المكتسب في أوضاع غير رسمية وغير منظمة (بطرق منها العمل في الاقتصاد غير المنظم) قد يكون صعباً للغاية وهو مكوّن مهم في التلمذة الصناعية. وهي لا تؤيد اقتراح الفقرة الفرعية الجديدة بشأن الارتقاء بالتلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم، إذ إنه مرتبط بصورة مباشرة باقتراح توسيع نطاق تعريف التلمذة الصناعية بحيث تشمل الكفاءات المكتسبة في الاقتصاد غير المنظم الوارد في الفقرة ١(أ)، الذي أبدت عدم موافقتها عليه.

اسبانيا: إضافة فقرة فرعية جديدة هي: "(د) تعزيز الاعتراف بالمعارف والكفاءات السابقة المكتسبة بطرق غير رسمية و/أو غير منظمة".

السويد: تؤيد إدراج الاعتراف بالتعلم السابق وتوفير دورات تدريبية انتقالية، مشيرة إلى أنّ الاعتراف بالكفاءات المكتسبة في الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد المنظم قد يكون صعباً. وهي لا تؤيد الفقرة الفرعية الجديدة التي يقترحها المكتب.

سويسرا، ترينيداد وتوباغو: تؤيدان اقتراحي المكتب كليهما.

توغو: تؤيد الإشارة إلى الاعتراف بالتعلم السابق وتقديم دورات تدريبية انتقالية، وترى إعادة صياغة العبارة على النحو التالي: "اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين التلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم كي يتسنى لها تحقيق معايير التلمذة الصناعية الجيدة".

تركيا: تؤيد إدراج تدابير محددة في التوصية ترمي إلى الاعتراف بالكفاءات التي يكتسبها المتلمذ من خلال التعلم غير المنظم وترحب بمناقشة النص المقترح في الدورة ١١١ للمؤتمر. وهي لا تؤيد إضافة فقرة فرعية جديدة بشأن الارتقاء بالتلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم.

أصحاب العمل

IOE: من الضروري ضمان ألاّ يؤدي "الارتقاء" بالتلمذة الصناعية غير المنظمة إلى آثار عكسية. فالهدف هو ضمان وتعزيز انتقال سلس من السمة غير المنظمة إلى السمة المنظمة. ولا ينبغي لأي إجراء يُتخذ بشأن الاعتراف بالتلمذة الصناعية غير المنظمة أن يزيد من السمة غير المنظمة.

BDA (ألمانيا): يفضّل مصطلح "الشركاء الاجتماعيون". ويؤيد إدراج فقرة فرعية جديدة بشأن الارتقاء بالتلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم، بالرغم من أنّ كلمة "التحول" في هذا السياق تأخذ معنى سلبياً. ويقترح عبارة "بغية ضمان التدريب الجيد".

BusinessNZ (نيوزيلندا): من المهم الاعتراف بالتعلم السابق في جميع مجالات التدريب. وعندما يجري اكتساب مهارات في الاقتصاد غير المنظم، ينبغي الإشارة إليها بصفتها "تعلم سابق" وليس تلمذة صناعية في حد ذاتها. ومن شأن ذلك أن يلغي الحاجة إلى التمييز بين "التلمذة الصناعية الجيدة" المنظمة وغيرها من النظم المشكوك بها.

CACIF (غواتيمالا): تؤيد الاعتراف بالمعارف السابقة، لكن ليس باعتبار ذلك تحسيناً للتعلم غير المنظم، بل انتقالاً نحو السمة المنظمة. وبالنسبة إلى إدراج فقرة فرعية جديدة بشأن الارتقاء بالتلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم، يقترح الاستعاضة عن عبارة "التلمذة الصناعية الجيدة" بعبارة "التلمذة الصناعية المنظمة".

CAP (البرتغال): يؤيد إدراج فقرة فرعية جديدة بشأن الارتقاء بالتلمذة الصناعية غير المنظمة.

CCP (البرتغال): يوجد تباين كبير في الوقائع في أنحاء العالم ينبغي أن يؤخذ في الحسبان. بيد أنه يجب أن يكون الهدف الذي تنشده جميع التدخلات هو الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، وليس إيجاد حلول من شأنها أن تطيل أمد السمة غير المنظمة.

CEOE (اسبانيا): يؤيد اقتراح المكتب بإدراج فقرة فرعية جديدة بشأن التلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم، لكنه يرى أنه سيكون من الملائم أكثر الاستعاضة عن عبارة "دعم الارتقاء" بعبارة "تشجيع"، بحيث تصبح الجملة كالتالي: "تشجيع التلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم على التحول إلى تلمذة صناعية جيدة".

CIP (البرتغال): يقترح نقل العبارة الواردة في الفقرة ٥ إلى هذه الفقرة بحيث تصبح كما يلي: "واتخاذ تدابير لدعم تحسين جميع أشكال التعلم، بما فيها تلك المكتسبة في الاقتصاد غير المنظم" من أجل تحقيق مستويات أعلى في التعلم. ويؤيد إدراج فقرة فرعية جديدة بشأن الارتقاء بالتلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم.

CNI (البرازيل): يقترح تنقيح الصياغة على النحو التالي: "دعم تحسين التعلم في الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد المنظم من أجل تسهيل الانتقال نحو التلمذة الصناعية الجيدة".

TISK (تركيا): لا يؤيد التغييرات التي يقترحها المكتب.

العمال

ITUC؛ ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): تؤيد إدراج فقرة فرعية جديدة بشأن الاعتراف بالتعلم السابق وتقترح الصيغة التالية: "ضمان وصول الجميع إلى الإجراءات الهادفة إلى تقييم التعلم السابق والاعتراف به، بما في ذلك إذا كان مكتسباً في الاقتصاد غير المنظم". كما تؤيد إدراج فقرة فرعية جديدة بشأن الارتقاء بالتلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم، لكن باستخدام كلمات أكثر تحديداً على النحو التالي: "دعم الارتقاء بظروف العمل وحماية المتلمذ ونوعية التدريب فيما يتعلق بالتلمذة الصناعية المنفذة في الاقتصاد غير المنظم".

CCOO (اسبانيا): من الضروري التشديد على اتخاذ تدابير ترمي إلى الاعتراف بالتلمذة الصناعية غير المنظمة وتسهيل الوصول إلى النظم الرسمية، بغية تحسين التدريب والكفاءات، لا سيما بالنسبة إلى الشباب.

LBAS (لاتفيا): يقترح الصيغة التالية: "ضمان وصول الجميع إلى الإجراءات الهادفة إلى تقييم التعلم السابق والاعتراف به، بما في ذلك إذا كان مكتسباً في الاقتصاد غير المنظم".

NZCTU (نيوزيلندا): يؤيد إدراج تدابير مثل الاعتراف بالتعلم السابق وتوفير دورات تدريبية انتقالية. كما يؤيد إدراج فقرة فرعية جديدة بشأن الارتقاء بالتلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم، لكنه يقترح عبارة "أن تتطور إلى" عوضاً عن عبارة "التحول إلى".

تعليق المكتب

حظي الاقتراح المتعلق بإدراج الاعتراف بالتعلم السابق وتوفير دورات تدريبية انتقالية بتأييد واسع. وبالتالي، قام المكتب بإدراج فقرة فرعية جديدة مقترحة هي: "(د) الاعتراف بالتعلم السابق، بما في ذلك عندما يتم اكتسابه في الاقتصاد غير المنظم، وتشجيع توفير دورات تدريبية انتقالية".

وقد كانت الردود متباينة حول الفقرة الجديدة المقترحة بشأن دعم الارتقاء بالتلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم. وعليه، لم يدرج المكتب الفقرة الفرعية الجديدة.

الفقرة ٢٧(أ)

كوستاريكا: ينبغي مراجعة الصيغة بغية توضيح الإشارة إلى مفاهيم مثل "الكفاءات التقنية وكفاءات تنظيم المشاريع".

أوروغواي: ينبغي مراعاة تدريب المدربين (الحرفيون المهرة والمرشدون في الشركات) والمهارات الأساسية والمهارات المشتركة بين المهن، مع التركيز الشديد على تنمية المهارات النفسية والاجتماعية وتعزيزها.

تعليق المكتب

بقي النص على ما هو عليه، إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة.

الفقرة ٢٧(ب)

في الفقرة ٤٩ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنه قام بتغيير عبارة "متى أمكن ذلك" إلى عبارة "حسب مقتضى الحال" كي تجسد بصورة أفضل فكرة أنّ الرابطات قد لا تكون متوفرة على الدوام من أجل تأدية دور الجهات الوسيطة في سياق تعزيز الانتقال من الاقتصاد غير المنظم.

الحكومات

النمسا، بلجيكا، أيرلندا، عُمان، البرتغال، السويد: تؤيد التغيير المقترح.

أذربيجان: ينبغي إما تحديد الأنشطة التي تقوم بها الجهة الوسيطة بصورة أوضح أو حذف هذا المفهوم نهائياً.

الدانمرك: تفضّل العبارة الأصلية "حسب مقتضى الحال" على عبارة "متى أمكن ذلك".

أصحاب العمل

BusinessNZ (نيوزيلندا): يؤيد النص، لكنه يقترح إدراج عبارة "إن أمكن ذلك" بعد عبارة "التعلم خارج العمل".

CACIF (غواتيمالا)؛ TISK (تركيا): يؤيدان التغيير.

العمال

ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): تؤيد التغيير.

تعليق المكتب

نظراً إلى التأييد العام الذي حظيت به عبارة "حسب مقتضى الحال" فقد تقرر عدم تغيير النص.

سادساً - التعاون الدولي والإقليمي والوطني من أجل التلمذة الصناعية الجيدة

العنوان

في الفقرة ٥٢ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنه وسع نطاق عنوان القسم سادساً الجديد من أجل إدراج التعاون الإقليمي والوطني.

الحكومات

باكستان، البرتغال: يوافقان على توسيع نطاق العنوان.

أصحاب العمل

MEDEF (فرنسا): ترى أنّ مصطلح "الإقليمي" غير ضروري.

TISK (تركيا): يؤيد العنوان.

تعليق المكتب

تقرر عدم تغيير عنوان القسم سادساً، في ضوء الردود المتلقاة بشأن القسمين خامساً وسادساً.

الفقرة ٢٨

الحكومات

تونس: إضافة الفقرة الفرعية الجديدة التالية: "(د) تعزيز التعاون المثلث والتعاون بين بلدان الجنوب من أجل تقاسم الممارسات الجيدة في مجال التلمذة الصناعية الجيدة بين النظم المتقدمة والنظم التي ما زالت في طور التقدم".

العمال

CITUB (بلغاريا): إضافة فقرة فرعية جديدة تُقرأ كالتالي: "(د) الاحتفاظ بقاعدة بيانات تجمع بيانات كمية من أجل مساعدة صانعي السياسات على تحسين الأطر التنظيمية الوطنية المتعلقة بالتلمذة الصناعية الجيدة". ومن شأنها أن تتيح للدول الأعضاء الحصول على معلومات هامة، مثل عدد المتلمذين و/أو المؤسسات المشاركة.

تعليق المكتب

لم يجرِ إدخال أية تعديلات على النص، إذ لم ترد مقترحات أخرى مشابهة.

الفقرة ٢٨(أ)

في الفقرة ٥٣ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنّ مصطلح "domestic" قد تغير إلى "national" في النص الإنكليزي، تمشياً مع الممارسة الصياغية المرعية ونظراً إلى أنّ مصطلح "national" يشمل أيضاً الإجراءات المتخذة على المستوى شبه الوطني.

الحكومات

الأرجنتين: ينبغي إعادة النظر في استخدام مصطلح "الوطني" باعتباره يشمل مستويات أخرى من الإدارة السديدة. ففي بعض بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، لا يشمل هذا المصطلح بالضرورة المستويات شبه الوطنية.

النمسا، بلجيكا، أيرلندا، ناميبيا، عُمان، البرتغال، السويد، تركيا: تؤيد النص الحالي مع التغيير التحريري من مصطلح "المحلي" إلى مصطلح "الوطني".

أصحاب العمل

TISK (تركيا): تؤيد الفقرة الفرعية.

العمال

ACTU (أستراليا)؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): توافق على التغيير.

تعليق المكتب

تقرر الإبقاء على مصطلح "الوطني" في ظل الردود المتلقاة.

الفقرة ٢٨(ج)

في الفقرة ٥٣ من التقرير الثالث، أشار المكتب إلى أنه حذف كلمة "completed" قبل عبارة "apprenticeship qualifications" في النص الإنكليزي تفادياً للإطناب.

الحكومات

النمسا، بلجيكا، أيرلندا، ناميبيا، باكستان، البرتغال، السويد: توافق على التغيير.

الدانمرك: لا تؤيد حذف الإشارة إلى عبارة "completed" في النص الإنكليزي.

أصحاب العمل

TISK (تركيا): ينبغي الإبقاء على الصيغة المعتمدة.

العمال

ITUC؛ CGT (فرنسا)؛ CLC (كندا)؛ CONATO (بنما)؛ JTUC-RENGO (اليابان)؛ LO، SACO، TCO (السويد)؛ SGB (سويسرا): تؤيد التغيير.

تعليق المكتب

تقرر المضي في حذف كلمة "completed" في النص الإنكليزي، نظراً إلى التأييد العام لحذفها.

التوصية المقترحة بشأن التلمذة الصناعية الجيدة

إنّ المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية،

وقد دعاه مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى الانعقاد في جنيف، حيث عقد دورته الحادية عشرة بعد المائة في ٥ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣؛

وإذ يشير إلى أنّ معدلات البطالة والبطالة الجزئية في العالم لا تزال مرتفعة وأنّ انعدام المساواة يتواصل وأنّ التحولات السريعة في عالم العمل، مثل تلك الناشئة عن التحديات المرتبطة بتغير المناخ، تفاقم عدم تطابق المهارات والنقص في المهارات، مما يتطلب من الناس من جميع الأعمار أن يكتسبوا مهارات جديدة أو أن يرتقوا بمهاراتهم بشكل مستمر،

وإذ يلحظ أيضاً أنّ إعادة اكتساب المهارات والارتقاء بها بشكل مستمر يسهمان في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية وتوفير العمل اللائق للجميع،

وإذ يؤكد أيضاً على أهمية التعليم الجيد للجميع والتعلم المتواصل الفعال والانفتاح على التعلم المتواصل،

وإذ يسلّم بأنّ من شأن تعزيز وتطوير التلمذة الصناعية الجيدة أن يفضيا إلى مزيد من الفرص لتحقيق العمل اللائق وأن يسهما في استجابات فعالة وناجعة لمواجهة التحديات الحالية وأن يقدما فرص تعلم متواصل لتحسين الإنتاجية والقدرة على الصمود والتحولات والقابلية للاستخدام وأن يلبّيا احتياجات المتتلمذين وأصحاب العمل وسوق العمل الحالية والمستقبلية،

وإذ يسلّم أيضاً بأنّ من شأن التلمذة الصناعية الجيدة أن تدعم روح تنظيم المشاريع والعمل للحساب الخاص والقابلية للاستخدام والانتقال إلى الاقتصاد المنظم وتوليد فرص العمل ونمو المنشآت واستدامتها،

وإذ يأخذ في الاعتبار أنّ إطاراً فعالاً للتلمذة الصناعية الجيدة يتطلب أن تكون التلمذة الصناعية حسنة التنظيم ومستدامة وممولة تمويلاً كافياً وأن تكون شاملة وخالية من التمييز والاستغلال وأن تعزز المساواة والتوازن بين الجنسين والتنوع وتوفر أجراً مناسباً أو تعويضاً مالياً آخر وتغطية للحماية الاجتماعية وأن تفضي إلى مؤهلات معترف بها وتعزز نتائج العمالة،

وإذ يشدد على ضرورة تعزيز وتنظيم التلمذة الصناعية، بما في ذلك من خلال الحوار الاجتماعي، بهدف ضمان نوعيتها وتوفير الإعانات وحماية المتتلمذين والمنشآت وتعزيز استقطاب المتتلمذين المحتملين وأصحاب العمل، بما في ذلك المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، نحو التلمذة الصناعية،

وإذ يذكّر بأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ يؤكد على أهمية إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (١٩٩٨)، بصيغته المعدلة في عام ٢٠٢٢ وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨)، بصيغته المعدلة في عام ٢٠٢٢ وإعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، ٢٠١٩ بهدف تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والحماية الفعالة لجميع المتتلمذين، لا سيما في ضوء التحولات الجذرية التي يشهدها عالم العمل،

وإذ يذكّر بأحكام صكوك منظمة العمل الدولية الأخرى ذات الصلة، لا سيما اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) وتوصية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) واتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥ (رقم ١٤٢) وتوصية سياسة العمالة (أحكام تكميلية)، ١٩٨٤ (رقم ١٦٩) واتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨١) وتوصية تنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٤ (رقم ١٩٥) وتوصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)،

وإذ قرر اعتماد بعض المقترحات بشأن التلمذة الصناعية الجيدة، وهي موضوع البند الرابع من جدول أعمال الدورة، وإذ قرر أن تتخذ هذه المقترحات شكل توصية،

يعتمد في هذا اليوم ... من حزيران/ يونيه من عام ألفين وثلاثة وعشرين، التوصية التالية التي ستسمى توصية التلمذة الصناعية الجيدة، ٢٠٢٣:

أولاً - التعاريف والنطاق ووسائل التنفيذ

١. لأغراض هذه التوصية:

(أ) ينبغي أن يُفهم مصطلح "التلمذة الصناعية" على أنه أي شكل من أشكال التعلم أو التدريب، يخضع لاتفاق التلمذة الصناعية ويمكّن المتلمذ من اكتساب الكفاءات المطلوبة للعمل في مهنة من خلال تدريب منظّم مقابل أجر أو أي تعويض مالي آخر ويقوم على التعلم أثناء العمل وخارج العمل على حد سواء ويفضي إلى مؤهلات معترف بها؛

(ب) ينبغي أن يُفهم مصطلح "الجهة الوسيطة" على أنه الكيان، بخلاف المنشأة أو المؤسسة التعليمية المضيفة، الذي يساعد في توفير التلمذة الصناعية أو تنسيقها أو دعمها؛

(ج) ينبغي أن يُفهم مصطلح "برنامج ما قبل التلمذة الصناعية" على أنه برنامج مصمم لمساعدة المتلمذين المحتملين على تطوير كفاءاتهم بهدف تحسين استعدادهم في مكان العمل أو تلبية اشتراطات الدخول الرسمية في مجال التلمذة الصناعية؛

(د) ينبغي أن يُفهم مصطلح "الاعتراف بالتعلم السابق" على أنه عملية يقوم فيها مهنيون مؤهلون بتحديد وتوثيق وتقييم وإثبات كفاءات الشخص المكتسبة من التعلم الرسمي أو غير الرسمي أو غير المنظم، استناداً إلى معايير التأهيل المعمول بها.

٢. تنطبق هذه التوصية على التلمذة الصناعية في كافة المنشآت وقطاعات النشاط الاقتصادي.

٣. يجوز للدول الأعضاء أن تفي بأحكام هذه التوصية من خلال القوانين واللوائح الوطنية والاتفاقات الجماعية والسياسات والبرامج وغير ذلك من التدابير التي تتمشى مع القوانين والممارسات الوطنية.

٤. ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ أحكام هذه التوصية بالتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال.

ثانياً - الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة

٥. ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز وتدمج التلمذة الصناعية الجيدة في سياساتها ذات الصلة بالتعليم والتدريب المهني والتعلم المتواصل والعمالة.

٦. ينبغي للدول الأعضاء أن تضع إطاراً تنظيمياً للتلمذة الصناعية الجيدة وأطراً أو نُظماً للمؤهلات بغية تسهيل الاعتراف بالكفاءات المكتسبة من خلال التلمذة الصناعية. وينبغي إشراك المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الأطر والنُظم والسياسات والبرامج من أجل التلمذة الصناعية الجيدة.

٧. ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ أو تعيّن سلطة واحدة أو أكثر تكون مسؤولة عن تنظيم التلمذة الصناعية، على أن تكون المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال ممثلة فيها.

٨. ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن أن تضطلع السلطات المختصة بمسؤوليات محددة بوضوح وأن تكون ممولة تمويلاً مناسباً وأن تعمل بتعاون وثيق مع السلطات أو المؤسسات الأخرى المسؤولة عن تنظيم أو تقديم التعليم والتدريب وتفتيش العمل والحماية الاجتماعية والسلامة والصحة المهنيتين وخدمات التوظيف العامة والخاصة.

٩. ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد إجراءً تشارك فيه المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال لتحديد ما إذا كانت مهنة بعينها ملائمة للتلمذة الصناعية الجيدة، مع مراعاة ما يلي:

(أ) الكفاءات المطلوبة للعمل في تلك المهنة؛

(ب) مدى ملاءمة التلمذة الصناعية كوسيلة لاكتساب تلك الكفاءات؛

(ج) مدة التلمذة الصناعية المطلوبة لاكتساب تلك الكفاءات؛

(د) الطلب الحالي والمستقبلي على المهارات واحتمالات الاستخدام في تلك المهنة؛

(هـ) الخبرة المهنية والتدريبية وفي مجال سوق العمل، التي تتمتع بها منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال؛

(و) المروحة العريضة من المجالات المهنية الناشئة وعمليات وخدمات الإنتاج الآخذة في التطور.

١٠. ينبغي للدول الأعضاء أن تضع، حسب مقتضى الحال، معايير عامة أو خاصة بالمهن من أجل التلمذة الصناعية الجيدة من خلال اتخاذ تدابير تراعي الظروف الوطنية وتوفر، فيما توفر، ما يلي:

(أ) الحد الأدنى لسن القبول، تمشياً مع اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)؛

(ب) السلامة والصحة المهنيتان، تمشياً مع اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) واتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧)؛

(ج) أية مؤهلات أو مستويات تعليمية أو تعلم سابق مطلوبة من أجل القبول؛

(د) الإشراف المطلوب على المتتلمذين من جانب عاملين مؤهلين وطبيعة هذا الإشراف؛

(هـ) التوازن الملائم بين المتتلمذين والعمال في مكان العمل، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز التلمذة الصناعية في المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر؛

(و) الحدان الأدنى والأقصى المتوقعان لمدة التلمذة الصناعية؛

(ز) إلى أي مدى يجب خفض المدة المتوقعة للتلمذة الصناعية على أساس احتساب التعلم السابق أو التقدم المحرز أثناء فترة التلمذة الصناعية؛

(ح) نتائج التعلم والمناهج الدراسية على أساس الكفاءات المهنية والاحتياجات التعليمية والتدريبية للمتتلمذين واحتياجات سوق العمل ذات الصلة؛

(ط) التوازن الملائم بين التعلم خارج العمل والتعلم أثناء العمل؛

(ي) الحصول على التوجيه المهني والمشورة المهنية وخدمات الدعم الأخرى، حسب مقتضى الحال، قبل التلمذة الصناعية وأثناءها وبعدها؛

(ك) المؤهلات والخبرة المطلوبة للمعلمين والمدربين داخل الشركة؛

(ل) التوازن الملائم بين المتتلمذين والمعلمين، مع مراعاة الحاجة إلى ضمان التعليم والتدريب الجيدين؛

(م) إجراءات تقييم الكفاءات المطلوبة وتأكيد صحتها؛

(ن) المؤهلات المكتسبة عند إتمام التلمذة الصناعية بنجاح.

١١. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير تضمن عملية عادلة وشفافة يمكن فيها تنفيذ التلمذة الصناعية في أكثر من منشأة رهناً بموافقة المتتلمذ، متى اعتُبر ذلك ضرورياً لإتمام التلمذة الصناعية.

١٢. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ التدابير الرامية إلى احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها وتحقيقها فيما يتصل بالتلمذة الصناعية.

١٣. ينبغي للدول الأعضاء، مع مراعاة الظروف الوطنية، أن تتخذ تدابير تضمن للمتتلمذين ما يلي:

(أ) أن يحصلوا على أجر كافٍ أو تعويض مالي آخر يمكن زيادته في مراحل مختلفة من التلمذة الصناعية بحيث يعكس الاكتساب التدريجي للكفاءات المهنية؛

(ب) ألا يُطلب منهم العمل لساعات تتجاوز الحدود المقررة في التشريعات الوطنية والاتفاقات الجماعية؛

(ج) أن يحق لهم بإجازات مع أجر كافٍ أو تعويض مالي آخر؛

(د) أن يحق لهم بالتغيب بسبب مرض أو حادث مع أجر كافٍ أو تعويض مالي آخر؛

(هـ) أن يحصلوا على إجازة أمومة أو إجازة أبوة وإجازة والدية مدفوعة الأجر؛

(و) أن يحصلوا على الضمان الاجتماعي وحماية الأمومة؛

(ز) أن يحصلوا على الحماية وأن يتلقوا التدريب فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين وفيما يتعلق بالتمييز والعنف والتحرش؛

(ح) أن يحق لهم بتعويض عند تعرضهم لإصابات وأمراض مرتبطة بالعمل؛

(ط) أن يستفيدوا من آلية فعالة لتقديم الشكاوى وتسوية النزاعات.

١٤. ينبغي للدول الأعضاء أن تضع شروطاً بحيث:

(أ) يمكن للمنشآت أن توفر التلمذة الصناعية؛

(ب) يمكن للمؤسسات التعليمية والتدريبية أن توفر تدريباً خارج العمل؛

(ج) يمكن للجهات الوسيطة أن تساعد على توفير التلمذة الصناعية أو تنسيقها أو دعمها.

١٥. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير من أجل استمرار تطوير وتعزيز قدرة الوكالات الحكومية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمعلمين والمدربين داخل الشركات وغيرهم من الخبراء الضالعين في التلمذة الصناعية.

١٦. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير تضمن رصداً وتقييماً منتظمين لنُظم وبرامج التلمذة الصناعية من جانب السلطات المختصة. وينبغي الاستناد إلى نتائج الرصد والتقييم من أجل تكييف النُظم والبرامج على أساسها.

ثالثاً - اتفاق التلمذة الصناعية

١٧. ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن أنّ جميع حالات التلمذة الصناعية خاضعة لاتفاق مكتوب يُبرم بين المتلمذ والمنشأة أو المؤسسة العامة ويمكن كذلك أن يوقع عليه طرف ثالث مثل مؤسسة تعليمية أو تدريبية أو جهة وسيطة، إذا سمحت بذلك القوانين واللوائح الوطنية.

١٨. ينبغي للدول الأعضاء أن تتأكد من أنّ اتفاق التلمذة الصناعية:

(أ) يحدد بوضوح أدوار الأطراف وحقوقها والتزاماتها؛

(ب) يتضمن أحكاماً تتمشى مع القوانين واللوائح الوطنية بشأن مدة التلمذة الصناعية والأجر أو تعويض مالي آخر وتواتره وساعات العمل وفترات الراحة وفترات الاستراحة القصيرة والعطل والإجازات والسلامة والصحة المهنيتين والضمان الاجتماعي وآليات تسوية النزاعات وإنهاء اتفاق التلمذة الصناعية؛

(ج) يحدد الكفاءات أو الشهادات أو المؤهلات الواجب تحصيلها وأي دعم إضافي ينبغي توفيره في مجال التعليم؛

(د) يسجَّل وفقاً للشروط الصادرة عن السلطة المختصة؛

(هـ) يوقّع عليه بالنيابة عن المتلمذ، حيثما يكون قاصراً، أحد والديه أو وصي أو ممثل قانوني عنه، وفقاً لمتطلبات القوانين واللوائح الوطنية.

١٩. ينبغي للدول الأعضاء أن تضع نموذجاً لاتفاق التلمذة الصناعية لتسهيل اتساقه وتماثله والالتزام به.

رابعاً - المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة

٢٠. ينبغي للدول الأعضاء، مع مراعاة الظروف الوطنية، أن تتخذ تدابير لتعزيز المساواة والتنوع والإدماج الاجتماعي في التلمذة الصناعية، مع إيلاء مراعاة خاصة لوضع واحتياجات الأشخاص في أوضاع استضعاف أو المنتمين إلى مجموعات محرومة.

٢١. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير ملائمة لتعزيز المساواة والتوازن بين الجنسين في التلمذة الصناعية، بما في ذلك في الوصول إليها.

٢٢. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير فعالة لمنع التمييز والعنف والتحرش ضد المتلمذين.

٢٣. ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز بصورة نشطة التلمذة الصناعية للبالغين والمتمرسين الذين يسعون إلى تغيير الصناعة أو المهنة التي يعملون فيها أو الارتقاء بمهاراتهم أو تعزيز قابليتهم للاستخدام.

٢٤. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير تعزز الوصول إلى التلمذة الصناعية الجيدة كوسيلة لتسهيل الانتقال الناجح من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم ومن العمل غير الآمن إلى العمل الآمن.

خامساً - تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة

٢٥. ينبغي للدول الأعضاء، بالتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، أن تتخذ تدابير لتهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز التلمذة الصناعية الجيدة، بما في ذلك عن طريق:

(أ) وضع وتنفيذ الاستراتيجيات ورسم الأهداف الوطنية وتخصيص الموارد المناسبة للتلمذة الصناعية الجيدة؛

(ب) إدراج التلمذة الصناعية الجيدة في استراتيجيات التنمية الوطنية وفي سياسات التعليم والتدريب المهني والتعلم المتواصل والعمالة؛

(ج) إنشاء هيئات المهارات القطاعية أو المهنية لتسهيل تنفيذ التلمذة الصناعية الجيدة؛

(د) تطوير وصيانة آليات متينة، من قبيل نُظم معلومات سوق العمل ومشاورات منتظمة مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال من أجل تقييم الطلب الحالي والمستقبلي على المهارات، بهدف تصميم برامج التلمذة الصناعية أو تكييفها وفقاً لذلك؛

(هـ) تنفيذ نماذج تمويل فعالة ومستدامة؛

(و) توفير الحوافز وخدمات الدعم؛

(ز) إقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص بهدف دعم التلمذة الصناعية الجيدة ضمن إطار تنظيمي وطني؛

(ح) تشجيع مشاركة الجهات الوسيطة في توفير التلمذة الصناعية وتنسيقها ودعمها، حسب مقتضى الحال؛

(ط) القيام بأنشطة توعية وحملات ترويجية على فترات منتظمة لتحسين صورة التلمذة الصناعية الجيدة وجاذبيتها من خلال تسليط الضوء على منافع التلمذة الصناعية لصالح العمال والشباب والعائلات والمعلمين والمستشارين في الشؤون المهنية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وأصحاب العمل، لا سيما المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر؛

(ي) زيادة الوعي بحقوق المتتلمذين واستحقاقاتهم وما يحق لهم من حماية في الحملات الترويجية؛

(ك) إنشاء برامج ما قبل التلمذة الصناعية المستندة إلى الاحتياجات، مع تركيز على زيادة مشاركة الأشخاص المنتمين إلى المجموعات المحرومة؛

(ل) تسهيل وصول المتتلمذين إلى المزيد من فرص التدريب المهني والتعليم العالي؛

(م) توفير مسارات التعلم المرنة والتوجيه المهني لدعم الحراك والتعلم المتواصل ونقل المهارات والمؤهلات؛

(ن) استخدام تكنولوجيات جديدة وطرق ابتكارية لتحسين فعالية التلمذة الصناعية ونوعيتها.

٢٦. ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز ثقافة التعلم المتواصل واكتساب المهارات وتجديدها والارتقاء بها.

٢٧. ينبغي للدول الأعضاء، بالتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، وبغية تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، أن تتخذ تدابير من أجل:

(أ) تعزيز قدرة الوحدات الاقتصادية الصغيرة وبالغة الصغر من خلال تسهيل الوصول إلى خدمات تطوير الأعمال والخدمات المالية وتحسين بيئة السلامة والصحة المهنيتين وتحسين الأساليب التعليمية والتدريبية والكفاءات التقنية والتنظيمية للحرفيين المعلّمين؛

(ب) التأكد من إتاحة سبل وصول المتتلمذين إلى التعلم خارج العمل ومن أنه يمكنهم استكمال تعلمهم أثناء العمل في منشآت أخرى أو عن طريق جهات وسيطة، حسب مقتضى الحال؛

(ج) تعزيز قدرة رابطات الوحدات الاقتصادية الصغيرة وبالغة الصغر، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم المالي، لتحسين نوعية التلمذة الصناعية؛

(د) الاعتراف بالتعلم السابق، بما في ذلك عندما يتم اكتسابه في الاقتصاد غير المنظم، وتشجيع تقديم دورات انتقالية.

سادساً - التعاون الدولي والإقليمي والوطني من أجل التلمذة الصناعية الجيدة

٢٨. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير من أجل:

(أ) تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والوطني وتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة في كافة جوانب التلمذة الصناعية الجيدة؛

(ب) التعاون على تقديم فرص تعلم موسعة إلى المتتلمذين والاعتراف بالكفاءات المكتسبة أثناء برامج التلمذة الصناعية أو التعلم السابق؛

(ج) تعزيز الاعتراف بالمؤهلات المكتسبة من التلمذة الصناعية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.